محضر الجلسة رقم 245

التاريخ: الثلاثاء 19 جمادى الأولى 1447هـ (11 نونبر 2025م).

الرئاسة: المستشار عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة

جدول الأعال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

السادسة بعد الزوال.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال لهذا اليوم، أعطى الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات واعلانات.

لكم الكلمة.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين الجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 4 نونبر 2025 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 55 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، يخبر من خلالها المجلس طلب الفريق بتأجيل السؤال الموجه لوزير التجهيز والماء حول" تشييد الطريق السريع بجهة درعة – تافيلالت الرابط بين مكناس والرشيدية مرورا بإفران واقليم ميدلت" إلى جلسة لاحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الإدارة، وموضوعه "الإصلاح الشمولي للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكن، السيدة الوزيرة، حول الإصلاح الشمولي للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة أمل الفلاح، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال <u>الرقمي وإصلاح الإدارة:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أتوجه بالشكر للسيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال.

في البداية، أؤكد لكم على أن إصلاح منظومة الوظيفة العمومية هي من بين الأوراش التي تسـتأثر باهتمام الحكومة، بالنظر إلى أهمية الأدوار التي يقوم بها الموظفون والموظفات بالإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وتأثيرها المباشر على فعالية ونجاعة المرافق العمومية وجودة الخدمات.

وللتذكير، فقد سبق للحكومة أن بادرت إلى مراجعة الظهير الشريف رقم 1.58.008 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بموجب القانونين رقم 30.22 ورقم 46.24 اللذين تم بموجبها تعزيز حقوق ومكتسبات الموظفات والموظفين من خلال:

- أولا: إقرار رخصة الأبوة المؤدى عنها، مدتها 15 يوما للموظف الرجل بمناسبة الولادة، ثم تخويل رخصة الولادة للموظفة التي تتكفل بطفل يقل سنه على 14 أسبوعا، على غرار الموظفة التي تضع مولودا؛
- ثانيا: تكريس رخصة الرضاعة مدتها ساعة واحدة في اليوم للموظفة التي تضع مولودا أو تتكلف بالطفل؛
- ثالثا: تمكين الموظف من الاستفادة من مجموع أجرته طوال مدة الاستفادة من رخصة مرض متوسطة أو طويلة الأمد؛
- رابعا: حذف عقوبة العزل المصحوب بالحرمان من الحق في التقاعد؛
- خامسا: تعزيز الشفافية عبر الإلزام بنشر نتائج الامتحانات والمباريات والمترونية؛
- سادسا: تتميم قائمة الأمراض التي تخول الاستفادة من رخصة مرض طويلة الأمد، لتشمل الاضطرابات العصبية، المعرفية أو الإدراكية.

وفي نفس السياق، حدد القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، مجموعة من المبادئ وقواعد الحكامة الجيدة، التي يتعين اعتادها من أجل تعزيز نجاعة وفعالية منظومة الوظيفة العمومية، بما في ذلك الآليات الحديثة لتدبير الموارد البشرية كالدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، ومخططات التدبير التوقعي، ومخططات التكوين وغيرها.

وستواصل الحكومة عملها على تنزيل الإصلاحات الضرورية لمنظومة الوظيفة العمومية بشكل تدريجي وتراكمي، من خلال تفعيل ميثاق المرافق العمومية، من جمة، والتجاوب الفعال مع مختلف المواضيع والقضايا المطروحة من جمة أخرى، وذلك سعيا للانتقال التدريجي من نظام يقوم على تدبير الكفاءات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب، لك الكلمة السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

تتجه وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وإلى غاية اقتراب نهاية الولاية الحكومية نحو تكريس تجميد مسار الإصلاح الشامل للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بعد إطلاق سلسلة من المشاورات، توجت ببلورة خطة لمراجعة منظومة الوظيفة العمومية، صادق عليها الجمع العام للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية المنعقد بتاريخ 16 يناير 2019، وهو ما يكشف عن غياب الإرادة السياسية لدى هذه الحكومة لإعادة بناء وظيفة عمومية فاعلة وفعالة، تتلاءم مع أحكام الدستور.

وعليه، فقد سلكت الوزارة منهج الإصلاحات الجزئية للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وذلك بغرض الحفاظ على الوضع القائم الموسوم بسيادة الربع السياسي والمحسوبية والزبونية السياسية.

وقد تجسدت هذه المارسة مؤخرا في التعديلات التي همت الفصول 4، 25، 43 مكرر، 44، 66 و75 مكرر، والتي أدخلت بموجب القانون رقم 46.24 القاضي بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958)، بشأن النظام الأساسي للوظيفة العمومية، كما تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 22 غشت 2024.

بهكذا ممارسة تكون الوزارة قد اختارت التصرف ضمن بياضات الفراغ القانوني، الذي يفتح الجال للتأويلات التعسفية، في ظل هيمنة وزارة الاقتصاد والمالية على مجال الوظيفة العمومية، وذلك على حساب دور وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة الذي يبدو ثانويا، رغم أنها المعنية الأولى بإعداد السياسة الحكومية للموارد البشرية بإدارات الدولة وتتبع تنفيذها، وتملص هذه الأخيرة من ممارسة الاختصاصات المسندة إليها، خاصة في الجانب المتعلق بالسهر على تطبيق النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وعلى انسجام القواعد المرتبطة بالأنظمة الأساسية وبالأجور والتعويضات والاحتياط الاجتاعي لموظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، مما حول قطاع الوظيفة العمومية إلى ساحة للاحتقان والتوترات الاجتاعية، جراء التفاوت الصارخ بين الأنظمة الأساسية للموظفين وغياب العدالة الأجرية، والأزمة العميقة التي تعرفها أنظمة الاحتياط الاجتاعي.

السيدة الوزيرة،

لقد أهدرت الحكومة الزمن الإصلاحي بالوظيفة العمومية وضيعت الفرص التي أتاحتها التحولات المؤسساتية بعد صدور دستور 2011، الذي سن قواعد ومعايير الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، من أجل الارتقاء بالمرفق العمومي إلى مستوى تطلعات المواطن والمقاولة، غير أنه لم يواكبها إصلاح شمولي وتنزيل فعلي للقوانين، إلا أن فرصتها الأخيرة ظهرت مع اقتراب نهاية ولايتها بانتقال بلادنا بعد تاريخ 31 أكتوبر 2025، إثر المصادقة على المقرر الأممي 2797 من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير، إذ عليها أن تشرع في إصلاح حقيقي للنظام الأساسي العام لوظيفة العمومية، وفق مقاربة تشاركية، وبعد استشارة مؤسساتية للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية، الذي ظل مجمدا طيلة مدة ولاية هذه الحكومة، وكذا تفعيلا لاتفاق الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف الذي أصبح بدوره مجمدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن غادي ننتقلو للسؤالين المواليين حول "الإستراتيجية الرقمية"، تجمعها

وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "الإستراتيجيات الرقمية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عثان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أين وصل الورش الرقمي الذي سبق أن تم انتهاجه، على اعتبار أن المجال الرقمي يتطور بشكل سريع بالموازاة مع التكنولوجيا العالمية التي تسير بإيقاع أسرع في هذا المجال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "الإستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية الرقمية بالمغرب 2030".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

دابا الكلمة للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة للإجابة على السؤالين الآنيين.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

أتوجه بالشكر للسادة المستشارين المحترمين على طرح هذين السؤالين الهامين.

فكما تعلمون، تنفيذا للتعليات الملكية السامية التزمت الحكومة في برنامجها باعتماد استراتيجية شمولية ووفق رؤية متجددة لتسريع وثيرة التحول الرقمي ببلادنا، بهدف جعل المغرب قطبا رقميا لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة.

وفي هذا الإطار انخرطت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في إعداد الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، حيث حرصت الوزارة أن تكون هذه الاستراتيجية موضوع استشارات واسعة مع الفاعلين والمعنيين في

القطاعين العام والخاص، وترتكز هذه الاستراتيجية التي تم إطلاقها في 25 شتنبر 2024 والتي حظيت بالمباركة المولوية لصاحب الجلالة نصره الله على محورين استراتيجيين أساسيين:

الأول: هو المحور الذي يهم رقمنة الخدمات العمومية من أجل تقديم خدمة أفضل للمواطنين والمقاولات، وذلك من خلال دعم ومواكبة الإدارات في تبسيط ورقمنة المسارات الإدارية، تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة كالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية، (idarati.ma) والمرجع الوطني للخدمات العمومية الرقمية (e-services).

كذلك، تقوية الإطار القانوني للإدارة الرقمية، حيث يتم إعداد مشروع قانون بشأن رقمنة الخدمات الإدارية بهدف التأسيس لمفهوم الحدمة الرقمية ومتطلباتها وكذا تعزيز الحكامة والتنسيق والتواصل.

والمحور الثاني: هو الذي يتعلق ببث دينامية قوية في الاقتصاد الرقمي، بهدف إنتاج حلول رقمية مغربية وخلق القيمة وإحداث فرص الشغل، وذلك عبر تطوير ودعم قطاع ترحيل الحدمات (l'offshoring)، حيث ساهمت المجهودات المبذولة والتدابير التحفيزية في خلق أزيد من 18.500 منصب منذ سنة 2022، وتسجيل أزيد من 16 مليار درهم في عائدات التصدير لسنة 2024، مواكبة ودعم المقاولات الناشئة من خلال عرض دعم المشاريع الناشئة وعرض الرأس المال المجازف، وبرامج مواكبة مجمعات (technopark) وتوسيعها، وإعداد إطار قانوني ملائم لخلق وتطوير هذا النوع من المقاولات، وكذلك مواكبة رقمنة الشركات الصغرى والمتوسطة لتعزيز نضجها الرقمي وتنافسيتها في الأسواق الوطنية والدولية.

ولتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، تم الاستثار في الأسس اللازمة للنهوض بالرقمنة في المغرب، من خلال مجموعة من المشاريع والبرامج، على سبيل المثال لا الحصر 5 منها هي:

◄ أولا: تكوين وتطوير الكفاءات من خلال رافعتين أساسيتين:

- التكوين الأساسي: حيث تم العمل على إحداث 416 شعبة جديدة على مستوى المؤسسات الجامعية بكل جمات المملكة، وتسجيل 22.649 طالب جديد في الشعبة الرقمية في أفق بلوغ 22.500 خريج سنويا ابتداء من سنة 2027؛
- تطوير المهارات وإعادة تأهيلها من خلال برنامج التكوينات المكثفة
 بحال (JobInTech) مدار البرمجة (YouCode) وغيرها.
- ◄ ثانيا: عملت الوزارة كذلك على تأهيل البنية التحتية الرقمية، من خلال مواصلة تنفيذ المخطط الوطني للتغطية بالصبيب العالي والعالي جدا وتوفير التغطية بالألياف البصرية، بهدف تجهيز 5.6 مليون منزل في أفق 2030، وكذا شبكة الجيل الخامس بهدف تغطية 70% من الساكنة في أفق 2030.

◄ ثالثا: الإدماج الرقمي، من خلال إطلاق برامج تكوينية في الرقمنة

والذكاء الاصطناعي لفائدة الأطفال والشباب من 8 إلى 18 سنة على مستوى دور الشباب، مثلا بكل جمات المملكة، والتي استفاد منها ما يزيد عن 730 طفل في المرحلة الممتدة من 20 إلى 24 أكتوبر المنصرم في إطار التعميم طبعا، وكذا برنامجا لفائدة الشباب التابعين للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، والذي يهدف إلى تدريب 200 ألف موهبة شابة على المهارات الرقمية وأساسيات الذكاء الاصطناعي.

◄ رابعا: تطوير الذكاء الاصطناعي ومراكز البحث والابتكار عبر إطلاق قطب المغرب الرقمي من أجل التنمية المستدامة D4SD: Digital) وقطب المغرب الرقمي من أجل التنمية المستدامة for Sustainble Development) في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات بدع من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إحداث مراكز التميز الجزري في الداخلة والرباط والناظور ومراكش وكلميم، في أفق تعميها في مختلف جمات المملكة؛

➤ خامسا: نشر خدمات سحابية آمنة وشاملة من خلال تطوير مراكز بيانات خضراء وبنى تحتية رقمية صديقة للبيئة، وتعتمد على الطاقات المتجددة بهدف تعزيز السيادة الرقمية في المملكة.

وفي الأخير، يجدر التأكيد على أن الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030 غايتها تحقيق تطور تكنولوجي ورقمي كبير ببلادنا من جمة، ومواصلة تعزيز تموقع المغرب على الصعيد الدولي كمركز إقليمي في هذا المجال من جمة أخرى.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

وفي إطار التعقيب، غادي نعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة التعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عثان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا المجهودات التي تبذلها الحكومة، وفاء لالتزامحا بمواصلة بناء ورش المنظومة الرقمية ببلادنا، ولعل هذا ما تم عرضه في جوابكم السيدة الوزيرة.

لا شك أن التحول الرقمي قد أسهم في تحسين جودة حياة المواطن المغربي، عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات الإدارية وتيسير عملية التعلم الإلكتروني وتمكين الأفراد من استغلال الفرص الاقتصادية على المنصات التجارية الإلكترونية.

وبفضل توسع البنية التحتية الرقمية بات بإمكان العديد من الشباب المغربي اليوم الولوج إلى محتويات معرفية غير محدودة والاستفادة من فرص التكوين عن بعد والمشاركة في الاقتصاد الرقمي العالمي، سواء من خلال العمل الحر أو تأسيس مشاريع ناشئة، غير أن هذا الورش الكبير لازالت تعترضه جملة من التحديات يمكن إجمالها في:

- الحاجة إلى تعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات والأنظمة الرقمية من الهجات؛

- التباين المجالي، ففي الوقت الذي يتمتع فيه سكان المدن الكبرى ببنية تحتية رقمية قوية، لا يزال سكان القرى والمناطق الهامشية يعانون من ضعف التغطية بشبكة الأنترنيت وقلة التجهيزات وغياب الوعي الرقمي؛

- نقص المهارات الرقمية وتدني الثقافة المعلوماتية لدى المواطنين والموظفين والحاجة إلى تدريب شامل لسد هذه الفجوة، خصوصا بعد أن تم إطلاق الجيل الخامس للاتصالات (5G) مؤخرا؛

- ضرورة تحديث الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية وتشجيع التجارة الإلكترونية؛

- ضرورة وضع حكامة فعالة لاستراتيجية وتغيير ثقافة العمل في المؤسسات العمومية لتبنى الرقمنة بشكل كامل.

لا شك أنه بالرجوع إلى استراتيجية المغرب الرقمي 2030، نجد أن الهدف الأساسي منها هو تشجيع قطاع التشغيل، غير أنه لكي تصل هذه المبادرة لأهدافها لا بد من العمل على إنشاء برامج تعنى بدعم وتدريب المواهب والكفاءات حسب ما يقتضيه مجال الرقمنة وما يتطلبه سوق الشغل، وحبذا لو تم استهداف طلبة الجامعات العمومية المغربية في التخصص الرقمي.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة مدعوة اليوم لتوفير بنية تحتية معلوماتية عصرية وموارد مالية وبشرية كافية ومواصلة العمل على انفتاح أكثر في المجال الرقمي لتشمل إبرام مزيدا من الاتفاقيات مع بعض الشركات المتعددة الجنسية الرائدة في مجال التطور الرقمي والبحث والابتكار، لكي يتحقق الهدف المنشود من ورش الرقمنة المتمثل في تسريع وتيرة التحول الرقمي وتعزيز الرأسال البشري المغربي والانتقال نحو الاقتصاد الرقمي المتكامل، الذي هو المحرك الأساسي للإنتاجية والتنافسية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للسيد ممثل فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب. تفضل.

في نفس الموضوع وفي نفس السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكركم، السيدة الوزيرة، على الجواب ديالكم، الغني بالمعطيات وعلى المجهودات الملموسة اللي تتبذلوها لتنزيل خارطة أو استراتيجية المغرب الرقمي 2030، اللي تتندرج في إطار الرؤية الملكية السامية لجعل الرقمنة رافعة وشأن للتنمية والشفافية والتنافسية.

هاذ الاستراتيجية اللي تتهدف إلى تمكين البلاد ديالنا من احتلال الريادة إفريقيا وتحسين جودة الخدمات العمومية ودعم جاذبية الاستثمار، غير أن التحدي الحقيقي اليوم لا يكمن في وضوح الرؤية فقط، بل في سرعة وفعالية التنفيذ، لأن التحول الرقمي السيدة الوزيرة، لا ينتظر.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من الموقع ديالنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب تنثمنو هاذ الإستراتيجية وتنبغيو نشيرو لـ 3 ديال الركائز اللي تنعتبروها أساسية في الإنجاح ديالها:

- الركيزة الأولى: هي التمويل ودعم الابتكار الرقمي عبر تحقيق هدف رفع المقاولات الناشئة إلى 3000 مقاولة في أفق 2030، واللي تيطلب آليات تمويل مرنة ومواكبة مستمرة، خاصة للمشاريع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

ولذا يجب التفكير، السيدة الوزيرة، في إحداث صندوق وطني للابتكار الرقمي، يجب دعم هاذ المقاولات الناشئة وتحفيز الاستثمار الخاص في المجال التكنولوجي، فالتحول الرقمي لا يمكن أن ينجح إلا إذا كانت المقاولة الوطنية في قلب الدينامية ديالو.

- الركيزة الثانية: الرأسمال البشري وتكوين الكفاءات.

تيبقى العنصر البشري هو أساس أي تحول رقمي، ومن هنا تنأكدو على أهمية ديال تسريع تنفيذ البرامج تكوين الكفاءات والرقمية التي تستهدف (la أهمية ديال 100 ألف شخص سنويا، مع وضع خريطة دقيقة للحاجيات حسب الجهات والقطاعات وتشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص، عبر المعاهد ذات التدبير المفوض، فالمستقبل يبنى بالكفاءات القادرة على تحويل المعرفة إلى إنجاز.

- ثالثا: السيادة الرقمية والبني التحتية.

تحقيق السيادة الرقمية تيمر عبر تسريع إنجاز السحابة المغربية (marocain) وتوطيد الحوادم الاستراتيجية داخل التراب الوطني، كما أن استقطاب الفاعلين الدوليين في مجال الحوسبة السحابية (Hyperscalers) يعزز قدرات المغرب في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ من يملك بياناته يملك قراره، ومن يملك ذكاءه يملك مستقبله.

السيدة الوزيرة،

تنجددو الدعم الكامل ديالنا للمجهود ديالكم، ونؤكد أن الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ماشي خيار فحسب، بل رهان وطني لتحقيق السيادة

الاقتصادية والمعرفية، واحنا على يقين بأن تضافر الجهود بين الحكومة والمقاولات والمؤسسات الأكاديمية غيجعل من المغرب نموذج قاري في الابتكار والسيادة الرقمية.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

السيدة الوزيرة، الرصيد ديال الوقت الزمني الذي تبقى لك هو 20 ثانية، بغيتي تستغليه لك الكلمة، إيلا ما بغيتيش ندوزو لسؤال آخر.

السؤال الرابع موضوعه "تبسيط المساطر الإدارية وتحسين جودة الخدمات".

الكلمة للمستشار المحترم كمال آيت ميك من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيدكال آيت ميك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تبسيط المساطر الإدارية ليس مجرد شعار، بل هو ورش إصلاحي جوهري يرتبط بتكريس دولة القانون وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسساته.

لقد أكد دستور 2011 مبدأ الحكامة الجيدة وجعل الإدارة في خدمة المواطن إحدى الركائز الأساسية، كما جاءت التوجيهات الملكية السامية واضحة في هذا الصدد، حيث شددت على ضرورة تقريب الإدارة من المواطن وتحديث أساليب عملها.

على ضوء القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، نسائلكم عن الإجراءات العملية المستعجلة التي تعتزمون اتخاذها لضان تبسيط فعلي للمساطر الإدارية، حتى يشعر بها المواطن والمستثمر في تعاملاتها اليومية مع الإدارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

بهدف الارتقاء بأداء المرافق العمومية وتعزيز قواعد الحكامة الجيدة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الكفيلة بتفعيل مقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والنصوص التنظيمية ذات الصلة بانخراط جميع الإدارات في عملية إعداد مصنفات القرارات الإدارية، وذلك

من خلال ما يلي:

- جرد وتصنيف وتدوين جميع المساطر التي تدخل ضمن مجال ختصاصها؛

- إطلاق النسخة الأولى من البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية (idarati.ma) المحدثة بموجب المادة 26 من القانون رقم 55.19؛

- حث الإدارات المعنية على الإسراع في توفير الإطار القانوني لمجموعة من القرارات الإدارية من أجل ملاءمتها مع مقتضيات المادة 3 من القانون؛

- نشر حوالي 2500 قرار إداري على مستوى بوابة "idarati"، متعلق بأكثر من 120 إدارة عمومية، موزعة بين قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية وجهاعات ترابية وتوفير الدعم والمواكبة للإدارات خلال هذه المرحلة.

ولتعزيز الكفاءات داخل الإدارات، تم تكوين 464 موظف على استعال المنصة وآليات التوثيق والتدوين، يمثلون 105 ديال الإدارات ومؤسسة عمومية مستفيدة من هاذ البرنامج.

وتعمل الوزارة حاليا على إعادة تصميم الواجهة الخلفية لمنصة "idarati" بهدف إدراج خدمات رقمية جديدة، تعتمد تبسيط الإجراءات وتيسير المهام الموكولة للمسؤولين عن التوثيق، وتطوير أدوات وظيفية أكثر مرونة، تمكن من متابعة المسار القانوني والإداري للقرارات، مع الحرص على تعزيز الشفافية وضان التلاؤم مع المتطلبات التنظيمية والمعايير الوطنية ذات الصلة.

وبهدف إغناء الجانب القانوني والتنظيمي، عملت الوزارة، بتنسيق مع مختلف الشركاء، على إصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 55.19، حيث تم تحيين لوائح هذه المراسيم ونشرها بتاريخ 10 فبراير 2025، ويتعلق الأمر

 ◄ لوائح القرارات الإدارية المرتبطة بالاستثمار، وآجال معالجة الطلبات واعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة؛

◄ إعداد مشروع قانون بشأن رقمنة الخدمات الإدارية، بهدف وضع قواعد تصميم وتقديم الخدمات الرقمية واعتاد التبادل البيني بين الإدارات، حيث تنكب الوزارة حاليا على وضع اللمسات الأخيرة عليه، في أفق عرضه على مسطرة المصادقة قريبا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

كال آيت ميك، تفضل للتعقيب.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الوزيرة،

كنشكرك على الجواب ديالكم، ولكن القوانين وضعت مثل قانون 55.19، ولكن أغلب الإدارات ما فعلتهاش ميدانيا بالشكل المطلوب، واليوم المواطن ما كيلمسش هاذ الشي اللي كتقولو، السيدة الوزيرة، علاش؟ لأن ما يمكنش تكون إدارة بدون مواطن.

ثانيا، كاين تعدد الوثائق وتكرارها، مازال الإدارة كتطلب الوثائق اللي هي متوفرة عند إدارة أخرى، وخص المواطن يمشي لهاذ الإدارة وتصيفطو ذيك الإدارة الأخرى ويمشي لعندهم باش يجمع ذوك الوثائق، كاين إذن هذا كيتسمى واحد الغياب فالتنسيق، ماكاينش (un pont) واحد القنطرة ما بين إدارة وادارة أخرى.

عاود ثاني، السيدة الوزيرة، كنتكلمو على الاستثمار، ملي كنتكلمو على الاستثمار والشركات كيجيوا يستثمرو، كيكون عندهم (des contraintes) مع البنكة، ولا عندهم شي تراخيص خصهم ياخذوها، حتى هوما (la المبنكة، ولا عندهم شي تراخيص خصهم ياخذوها، حتى هوما والمجاعة ولا شوشه و المشيو ياخذ غير (un plan autorisé) فالجماعة ولا الشي راه ما كيشجعش على الاستثمار.

صحيح، أن كاين إدارات مثل (la CNSS¹, la trésorerie) اللي مشاو بعيد فهاذ المجال، ولا المحافظة حتى هي نذكروها، ولكن باقي شي إدارات اللي كيستعملو الجرائد، تسنى أنت "الصباح"، ولا تسنى (Le matin)، ولا "المساء" باش باش تشوف (un appel d'offre)، هذا كيظهر ليا بأنه كاين (marché publique) خص الإدارات تنخرط.

ملي كنتكلمو على ضعف التواصل، كنقولو بأن المواطن ولا عندو مسار محارب، بمعنى من غير أنه كيجي وكتكون عندو العزيمة باش يدير هاذ الإجراءات، ولكن راه كيقدر يفقد الثقة في الإدارة وماشي هاذ الشي اللي احنا كنطلبو، من غير (bien sûr) ما تنكلمش على الأمازيغية اللي بعض المرات كيمشيو الناس للإدارة وماكاينش اللي يتكلم معهم، لأنه مشكل ديال اللغة، احنا عندنا الثقة فيكم السيدة الوزيرة، احنا ماشي متشامًين، ولكن كاينة خدمة وخصها تدار وكنشكرك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا.

التعقيب ديالي غادي يكون بالنسبة للمسألة ديال.. غادي نذكر بأن كاين إعداد مشروع قانون اللي بشأن رقمنة الخدمات اللي كيحاول باش يعني يجاوب على جميع هذه الأسئلة، ومن جملتها المسألة ديال الجسر ما بين الإدارات باش

¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

يبقاوش ملي تكون الوثيقة موجودة في واحد الإدارة ما يمكنش تطلبها إدارة أخرى.

صافي ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس موضوعه "تحسين البنية التحتية للاتصالات الرقمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

حول تحسين البنية التحتية للاتصالات الرقمية، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالإصلاح الرقمي واصلاح الإدارة:

أتوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم على اهتمامكم بمجال البنية التحتية للاتصالات، وفي هذا الصدد تولي الحكومة عناية كبيرة لهذا المجال وتتجلى في عدة مشاريع وبرامح من بينها ما يلي:

- أولا: استمرار ومواصلة الجهود لتحسين التغطية بشبكة الانترنيت في المناطق القروية من خلال المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا، بحيث تم الانتهاء من الشطر الأول منه اللي كان في 2018-2024 بتغطية أكثر من 10.660 من أصل 10.740 منطقة بخدمات الاتصالات من الأجيال الثاني والثالث والرابع؛

- ثانيا: إطلاق الشطر الثاني من هذا المخطط الذي يهدف إلى تغطية 1800 منطقة قروية ذات تغطية ضعيفة أو منعدمة في أفق 2026 بشبكات الاتصالات المتنقلة من الجيل الرابع، وذلك بدعم من صندوق الحدمة الأساسية للمواصلات، علما أن هذه المناطق تم تحديدها في إطار مقاربة تشاركية متعددة المستويات تجمع بين التحليل التقني والمعطيات المحلية، واستلزمت تنسيقا بين مختلف المتدخلين: وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية، البرلمانيون، رؤساء الجماعات، جمعيات ومواطنون؛

- ثالثا: تم فتح خدمة التجوال الوطني في المناطق المغطاة برسم الخدمة الأساسية، حيث تبلغ هذه المناطق إلى غاية الآن أكثر من 7300 منطقة مفتوحة لخدمة التجوال الوطني، مع الإشارة إلى أن هذه الخدمة تشمل أيضا

- رابعا: تم تفعيل مباردة (VSAT²) التي ترمي إلى تغطية المناطق التي تصعب تغطيتها بالشبكات الأرضية، وذلك بواسطة الشبكات المستعملة للأقمار الاصطناعية بتمويل من "صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات"، حيث يمكن لكل زبون يتواجد بداخل المنطقة غير المغطاة بخدمات الصبيب العالي الأرضي الاستفادة من دعم مالي لكل اشتراك من خدمة الانترنيت عبر الأقمار الاصطناعية لدى متعهد مرخص له، على ألا يتجاوز عدد المستفيدين 4000 مستفيدا في السنة وكذا الدعم الممنوح 2500 درهم لكل اشتراك.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعزز قطاع الاتصالات بالترخيص لإحداث شركتين متخصصتين في توسيع وتطوير البنيات التحتية للاتصالات، قصد مواكبة تطوير شبكة الجيل الخامس والألياف البصرية في المغرب، وذلك في إطار شراكة بين متعاهدين وطنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، شكرا السيدة الوزيرة على المعطيات التي تفضلتم ببسطها أمامنا، والتي تؤكد الجهود التي تقومون بها في هاذ المجال، والتي تنسجم مع أهداف "إستراتيجية المغرب الرقمي 2030"، التي تسعى إلى تطوير البنية التحتية الرقمية لتحسين جودة الحياة وزيادة الاندماج الرقمي للمواطنين وتعزيز الاستقلالية الرقمية للمغرب.

وإذ نشيد بالتطور المتسارع الذي تعرفه شبكات الاتصال الحالية، فإن هذا التطور الملحوظ من حيث تطوير الخدمات الرقمية لازالت تعيقه بعض التحديات، لا سيما تلك التي لم تساعد في إغلاق الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والقروية بشكل نهائي، وكذلك لازلنا نسجل صعوبة ولوج المناطق الجبلية لخدمات شبكة الاتصال.

هذا، وإن كان الأمر يعود في الحقيقة لمسؤولية المتعهدين في مجال الاتصالات، فإن للحكومة دور في الرقابة وفي فرض احترام العدالة المجالية في

خدمات الاتصالات من الجيل الرابع؛

² Very Small Aperture Terminal.

هذه الخدمات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد استبشر المواطنون خيرا بإطلاق المغرب بشكل رسمي خدمة الجيل الخامس للاتصالات (5G) لمواكبة التطورات التي تعرفها بلادنا، وإذا كان إطلاق هذه الخدمة سيتم بالمدن الكبرى كالرباط والقنيطرة والدار البيضاء وطنجة وفاس ومراكش وأكادير، فإننا نأمل أن يتم توسيع قاعدة هذه الشبكة من الجيل الخامس لتشمل كافة التراب الوطني.

فالمناسبة أيضا شرط للتذكير بأن الفوارق المجالية والاجتماعية لازالت تسجل فجوات كبيرة في الوصول إلى خدمات الإنترنيت، حيث تواجه بعض المناطق الحبلية والقروية صعوبة في التوفر على بنية تحتية للاتصالات الرقمية ملائمة وقوية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد عملت استراتيجية المغرب الرقمي على إعطاء الأولوية لرقمنة المسارات المرتبطة بالإصلاحات التي دعا إليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، خاصة القطاعات ذات الأولوية لدى المواطنين، كالصحة والحماية الاجتماعية والتعليم والتشغيل، مما أصبح يفرض بشكل مستعجل ضرورة انخراط جميع القطاعات الحكومية وبجدية عالية في تحسين جودة البنية التحتية الرقمية لهذه القطاعات، لأنها أصبحت من الاستخدامات الأساسية، بل مفروضة الولوج لدى المواطنين.

لذلك، لا بد من تقوية البنية التحتية الرقمية المؤهلة عند هذه القطاعات الحكومية، حتى تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي مسؤولية أفقية تتحملها الحكومة برمتها وليست مسؤولية قطاعكم وحده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة فيما تبقى لك من الوقت إيلا بغيتي، 18 ثواني. شكرا.

إذن غادي ننتقلو للسؤال ديال الموظفين، سؤال سادس وموضوعه "وضعية الموظفين والموظفات المندرجين ضمن الفئات المشتركة ما بين الوزارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

نعم السيد الرئيس.

عن وضعية الموظفين المندرجين ضمن الفئات المشتركة بين الوزارات، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود التأكيد على الأهمية البالغة للهيئات المشتركة بين الوزارات داخل منظومة الوظيفة العمومية، باعتبارها هيئات أفقية تعتمد عليها مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ذات الطابع الإداري، وكذا على الأدوار المحورية التي تقوم بها الموظفات والموظفون المنتمون إلى هذه الهيئات بمختلف فئاتها الإثنى عشر.

وفيما يتعلق بوضعية الموظفات والموظفين المنتمين لهذه الهيئات، فلا بد من التذكير أنهم قد استفادوا من التدابير التي تم اتخاذها في إطار الحوار الاجتماعي المركزي والرامية إلى تحسين الوضعية المادية والاجتماعية لعموم الموظفين، لا سيما تلك التي تم إقرارها، تفعيلا للاتفاقين الهامين اللذين تم توقيعهما من طرف الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا في 30 أبريل 2022 و 29 أبريل 2024، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

✓ الزيادة العامة في الأجور بمبلغ شهري صافي محدد في 1000 درهم،
 والتي صرف القسط الثاني منها في فاتح يوليوز الأخير؛

√ مراجعة نظام الضريبة على الدخل التي ترتب عنها زيادات تصل إلى 400 درهم شهريا؛

√ الرفع من حصيص الترقي السنوي في الدرجة من 33 إلى 36%.

كما تم في إطار نتائج الحوارات القطاعية اتخاذ مجموعة من التدابير التحفيزية الخاصة لفائدة كل من هيئة الأساتذة الباحثين بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات وهيئة الأطباء وهيئة الممرضين وتقنيي الصحة، التي تنتمي بدورها إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات.

وسعيا إلى تعزيز هذه المكتسبات، فقد التزمت الحكومة في إطار جولة أبريل 2025 للحوار الاجتماعي المركزي لفتح النقاش حول مراجعة الأنظمة الأساسية لهذه الهيئات، وذلك تفعيلا لالتزامات جولة أبريل 2024، التي نصت على مواصلة العمل على معالجة الملفات الفئوية، وفق مقاربة تشاركية، لا سيما من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات تجويدها.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على دراسة مطالب مختلف الهيئات المعنية من أجل بحث الحلول التوافقية الممكن اعتادها والتي من شأنها

الاستجابة لتطلعات وانتظارات الموظفين المنتمين لهذه الهيئات، وذلك وفق مقاربة تشاركية وشمولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

لاشك أن الفئات المشتركة بين الوزارات، وخاصة المهندسين والمتصرفين والتقنيين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، تشكل العمومية وإنجاح للإدارة العمومية، وتسهم بشكل فعال في تسهيل المرافق العمومية وإنجاح أوراش الإصلاح الإداري والتحول الرقمي التي تراهن عليها بلادنا، غير أن الواقع المهني والاجتماعي لهذه الفئات يظل مقلقا، إذ يعيش العديد منهم أوضاعا صعبة بسبب ضعف التحفيزات وغياب العدالة في الترقية وجمود الأجور رغم التزاماتهم اليومية ومساهمتهم الكبيرة في خدمة المواطنين والإدارة.

السيدة الوزيرة،

إن هذه الوضعية تفرز لديهم شعورا بالإحباط وفقدان الثقة، في وقت تحتاج فيه الإدارة إلى تعبئة جميع كفاءاتها لإنجاح مشاريع التنمية المستدامة والإصلاح الإداري.

ومن غير المعقول أن نظل نتحدث عن تحديث الإدارة دون أن نولي الاهتام اللائق بالموارد البشرية، التي تجسد هذا التحديث على أرض الواقع. ولا يفوتنا أن نؤكد أن تحصين أوضاع هذه الفئات ينعكس بشكل مباشر على جودة المرفق العمومي، إذ أن الموظف الذي يحظى بالتحفيز والتقدير هو وحده القادر على العطاء والإبداع وتقديم خدمات عمومية فعالة للمواطنين، فالتنمية الإدارية ليست مجرد تحديث للمساطر أو رقمنة للخدمات، بل هي بالأساس استثمار في العنصر البشري، الذي يعتبر حجر الزاوية في كل إصلاح مؤسساتي ناجح.

لذلك، ندعو الحكومة إلى التعجيل باتخاذ إجراءات عملية، من شأنها تحسين ظروف هذه الفئة، وذلك من خلال:

- ✓ تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتاعية؛
- ✓ مراجعة أنظمتهم الأساسية بما يحقق العدالة والإنصاف وتتبح لهم
 صعودا حقيقيا في سلم الترقي المجتمعي؛
- ◄ تثمين كفاءاتهم ومجهوداتهم عبر فتح آفاق التكوين والتأهيل والمشاركة
 في مشاريع التحول الرقمي.

إن إنصاف هذه الفئة ليس فقط استجابة لمطلب اجتماعي مشروع، بل هو خيار استراتيجي لإنجاح ورش إصلاح الإدارة.

وسبق لفريقنا، من خلال جولة أبريل للحوار الاجتماعي، أن طرحنا هذه الملفات الخاصة بالهيئات المشتركة بين الوزارات، لكن للأسف لحد الساعة لم نتوصل بأي إشارة من الحكومة حول مآل هذه الملفات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فيما تبقى لكي من الوقت إيلا بغيتي.. ندوز.

شكرا.

السؤال السابع موضوعه "تطوير الشبابيك الرقمية داخل الإدارات المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكن، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات والتدابير المتخذة لتطوير الشبابيك الرقمية داخل الإدارات العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تسريع التحول الرقمي وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن، وتفعيلا للقانون 55.19، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تطوير الإدارة الرقمية من خلال مجموعة من المشاريع والبرامج المهيكلة، التي تهدف إلى تبسيط المساطر وتيسير الولوج إلى الخدمات العمومية، عبر قنوات رقمية موحدة وآمنة.

ومن أبرز هذه الإجراءات:

- مواكبة مجموعة من القطاعات الحكومية في تبسيط ورقمنة مساراتها الإدارية، من بينها على سبيل المثال:
 - ✓ تبسيط ورقمنة 22 قرار إداري مرتبط بالاستثار؛
 - ✔ رقمنة مسار الترشح الحر للبكالوريا وتسجيل التلاميذ؛
 - ✔ تبسيط ورقمنة مسار رخص فتح واستغلال دور الحضانة؛
 - ✓ رقمنة مسار نقل ملكية المركبات.
- إطلاق البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية

"idarati"، والتي تشكل المنصة الرقمية الوطنية الموحدة للمساطر والخدمات الإدارية، حيث تتبح للمواطنين الولوج إلى المعلومات الإدارية بشكل شفاف وواضح، من خلال نشر جميع مصنفات القرارات الإدارية والمعلومات المتعلقة بآجال المعالجة والتسليم؛

- كذلك، تطوير بوابات ومنصات رقمية مشتركة من بينها:
- ✓ البوابة الموحدة للخدمات العمومية الرقمية (e-service) التي تضم أكثر من 600 خدمة رقمية موجمة للإدارة والمواطن والمقاولة؛
- ✓ المنصة الوطنية للتبادل البيني (interopérabilité) التي تمكن من تبادل المعطيات بين الإدارات بهدف إعفاء المرتفق من عناء التنقل بين الإدارات؛
- √ منصة الحساب الرقمي للمواطن (numérique)؛
- ✓ منصة الهوية الرقمية الوطنية بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني؛
- ✓ تحديد بوابة البيانات المفتوحة (www.data.gov.ma)
 لتشجيع الشفافية والابتكار؛
 - ✓ والبوابة الوطنية للشكايات (www.chikaya.ma)؛
 - ✓ الشباك الوحيد (www.portnet.ma) للتجارة الخارجية؛
 - ✔ المنصة الإلكترونية لإحداث ومواكبة المقاولات؛
 - ✓ تعميم استخدام المنصات المشتركة داخل الإدارات، مثل:
 ٥ مكتب الضبط الرقمى؛
 - ٥ الحامل الإلكتروني؛
 - موعدي؛
 - ٥ وثيقة...

والتي أصبحت من الآليات الأساسية لتسهيل التفاعل بين المواطن والإدارة.

وبهدف تسهيل عملية رقمنة مختلف المساطر الإدارية، يتم العمل أيضا على دعم النضج الرقمي للإدارات العمومية وتطوير السجلات الرقمية وإرساء اليات للتقييم والتتبع لقياس جودة الخدمات وثقة المرتفقين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد: السيد الرئيس،

في البداية، نؤكد لكم نحن في الفريق الاشتراكي أن رقمنة الإدارة المغربية ليست مجرد شعار، بل رهان استراتيجي لتعزيز العدالة الاجتاعية والشفافية وتقريب الإدارة من المواطن، ومع ذلك وبكل مسؤولية نجد أنفسنا في سنة 2025 أمام واقع لا يرقى إلى هذا الطموح، ولا يعكس حجم الميزانيات والخطابات الرسمية المعلنة على مدى أكثر من عقدين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد عرف المغرب عشرات المبادرات والبرامج تحت شعارات "الإدارة الإلكترونية" و"التحول الرقمي" و"الشبابيك الموحدة"، لكن المواطن مازال يواجه واقعا إداريا بطيئا مقلا بالمساطر الورقية ومتفرقا بين منصات رقمية غير مندمجة، مما يجعل الرقمنة في غالب الأحيان شكلية وغير قادرة على تحسين الخدمة أو محاربة الفساد، رغم وجود بوابات مثل (www.idarati.ma) و(chikaya.ma)، مازال المواطن مضطرا للتنقل شخصيا لتقديم الوثائق أو توقيعها، في حين تبقى قواعد البيانات بين المؤسسات منعزلة، مما يقلل من نجاعة الرقمنة ويؤخر تحقيق الشفافية والمحاسبة الرقمية.

المغرب مازال كذلك يعاني من التأخر والتعقيدات ويضعف الثقة في المؤسسات كما يظهر ترتيب المغرب في مؤشر (TRANSPARENCY) الدولي 2024 في المركز 99، فنحن نطمح إلى بلوغ مراكز متقدمة، تقدم خدماتها إلكترونيا من البداية إلى النهاية.

المشكل ليس في غياب البرامج، بل ضعف التنفيذ وغياب الإرادة السياسية الحقيقية، وتشتت المنصات الرقمية، وعدم وجود قاعدة بيانات وطنية موحدة، كما أن نقص التكوين الرقمي للموظفين يحد من قدرتهم على تقديم خدمات فعالة ويجعل الإدارة تقليدية أكثر من كونها مبتكرة.

إن الفريق الاشتراكي يرى أن الوقت قد حان للانتقال من الإعلانات على المنصات إلى إدارة إلكترونية حقيقية شفافة وموثوقة، تقدم الخدمات دون وساطة أو رشوة، وتربط المسؤولية بالمحاسبة الرقمية، فنجاح الرقمنة هو السبيل لمكافحة الفساد وتحسين صورة الدولة وتعزيز ثقة المواطن في مؤسساته، وليس مجرد شعار يرفع في المؤتمرات والتقارير.

ولا أريد، السيدة الوزيرة المحترمة، أن تفوتني هذه المناسبة دون أن أطلب منكم الأخذ بالاعتبار المناطق التي لاتزال تعرف صبيبا ضعيفا في الأنترنيت، إن لم أقل منعدما، فعلى سبيل المثال جاعات عدة منها جماعة "لحضر" وجماعات مجاورة، تعانى من ضعف شبكة الأنترنيت.

المواطنون في هاته الجماعات لايزالون يعانون حتى في المكالمات الهاتفية.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن موضوعه "التدابير المتخذة لتعميم وتقوية التغطية الهاتفية وخدمات الأنتزنيت على الصعيد الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

عن حصيلة الحكومة في تعميم الربط بشبكة الهاتف والأنتزنيت على الصعيد الوطني، نسائلكم السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقبي وإصلاح الادارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

بالإضافة إلى ما تطرقت له من إجراءات في جوابي السابق، ومن أجل تحسين البنية التحتية للاتصالات، يتم العمل أيضا على توفير التغطية بشبكة الألياف البصرية، حيث سيتم تأمين جاهزية 6300 موقع عمومي إداري بخدمة الأنترنيت عبر الألياف البصرية في أفق 2026.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تفعيل مشاركة وتقاسم البنيات التحتية المتخصصة لشبكات الألياف البصرية بين المتعهدين، مما انعكس إيجابيا على خدمات الألياف البصرية لغاية المنازل التي عرفت انخفاضا في التعريفات بنسبة بلغت 20%، بالإضافة إلى تنويع وزيادة في صبيب الأنتزنيت، حيث تم ولأول مرة توفير صبيب أنتزنيت يصل إلى (Gigabit).

من جانب آخر تجب الإشارة إلى أن مجموع البنيات التحتية لشبكات الألياف البصرية إلى غاية المشترك المقامة والمستغلة من طرف متعهدي الشبكات العامة للمواصلات، أي ما يقارب 4 مليون خط من نوع (FTTH³) هي مفتوحة ما بين هؤلاء المتعاهدين الثلاثة منذ شهر ماي 2025، مما يتيح لهم تنويع عروض خدماتهم وتعريفاتهم.

كما تم اعتماد قرار وزاري مشترك في شنتبر الماضي، ينص على أن تجهيز التجزيئات والبنيات الجديدة سيكون عبر الألياف البصرية، وذلك قصد تسهيل وتحسين الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها هذه التقنية للحصول على خدمات ذات جودة عالية وصبيب عالى جدا.

وفيما يخص الجيل الخامس، فقد تم إطلاق المرحلة الأولى من تشغيل هذه الشبكة يوم الجمعة 7 نونبر الماضي على مستوى أكثر من 50 مدينة مغربية، وذلك بعد استكمال مختلف المراحل التقنية والتنظيمية اللازمة، وبدون تغيير في التعريفة المالية، كما تم أيضا رفع عرض الأنترنيت بالنسبة لبعض

الاشتراكات بدون تكلفة إضافية ليبلغ (50 Gigabit) عوض 30، بهدف إبقائها في متناول الساكنة.

ويمثل هذا الإطلاق خطوة إستراتيجية في تطوير البنية التحتية الرقمية الوطنية، ودعما لمكانة المغرب كفاعل ريادي في مجال الاتصالات والتحول الرقمي على الصعيدين الإفريقي والإقليمي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

أود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، لا خلاف اليوم، السيدة الوزيرة، أن الربط بالأنترنيت والهاتف لم يعد ميزة اجتماعية، بل ضرورة أساسية وخدمة عمومية رئيسية توازي التعليم والصحة والماء والكهرباء، وهو ما يسجل مغرب السرعتين الذي نبه إليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، يعني قطاعكم مباشرة، وبدرجة لا تقل عن باقي التفاوتات المجالية والترابية في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخريطة التنموية على مستوى الاستثمارات العمومية والخاصة.

ثانيا، على هذا الأساس نسجل، السيدة الوزيرة المحترمة، أن الفجوة الرقمية المتركزة في مغرب المدن الرقمية المتركزة في مغرب المدن الكبرى على حساب مغرب الهوامش، مع استحضار معاناة ساكنة المدن أنفسهم في خدمة المغرب الرقمي.

وفي هذا الإطار نذكركم، السيدة الوزيرة، بعجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها في تنزيل مخطط المغرب الرقمي المكتسب للحكومات السابقة، ولا في أجرأة إستراتيجيات المغرب الرقمي بعد مرور أكثر من أربع سنوات من عمر هذه الحكومة، فلا هي حسنت وعممت الحدمات الإدارية العمومية الرقمية، ولا هي استطاعت ضان الأمن الرقمي، في ظل الاختراقات الخطيرة المسجلة في عدة قطاعات ومؤسسات عمومية، طالت المعطيات الشخصية والمؤسساتية، ولا هي سجلت تقدما ملموسا في الرهان المنشود في مجال الانتقال الرقمي لا خدماتيا ولا مجاليا، وهذا في ظل مفارقة غريبة تؤكدها مؤشرات وزارة الاقتصاد والمالية، حيث بلغ عدد المشاركين في خدمة الهاتف المحمول إلى حدود يونيو من السنة الجارية 58.8 مليون مشترك، وبلوغ عدد المشتركين في خدمة الأنترنيت 41.2 مليون، وهو ما لا يواكبه تحسن ملموس على مستوى تغطية وجودة الخدمات المقدمة.

ثالثا، السيدة الوزيرة، على أساس التخلف المسجل في السياسات الرقمية للحكومة، والتي كانت محط احتجاجات مجالية واسعة، ولا تزال، في

³ Fiber To The Home.

العديد من المناطق القروية والجبلية في ظل استمرار الفجوة الرقمية مجاليا وترابيا، فإن سؤال العدالة المجالية الرقمية يفرض نفسه بإلحاح، ويتطلب إدماج هذا المحور الرقمي في برنامج التنمية الترابية المندمجة، الذي أسس له جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

رابعا وأخيرا، بناء على ما سبق، السيدة الوزيرة المحترمة، وبعد إطلاق شبكة الجيل الخامس (5G) بالصبيب العالي جدا على مستوى بعض المدن كرحلة أولى، مع ما يتطلبه ذلك من بنية تحتية إضافية، لهذا نسائلكم عن التدابير المتخذة لإنجاح هذا الورش التقني الرائد، وما هي آليات التمويل؟ وما هي آفاق تعميمه في ظل وجود مناطق ببلادنا لا تتوفر إلا على "GO" مثل آيت بوكاز؟ وأنتم تعلمون، السيدة الوزيرة، المسيرة التي قام بها الناس لا يتوفرون على الأنترنيت ولا على الهاتف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة، واش بغيتي تردي على التعقيب فيما تبقى من الوقت، 33 ثانية هكاك ولا ندوز؟ 33 أعتقد.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أولان نبغي غير نذكر بأن المغرب تقدم 32 رتبة على حسب (EGDI⁴)، يعني ما كاينش بطء كلشي خدام واحنايا زدنا 32 نقطة رتبة في الترتيب، وبالنسبة لآيت بوكماز راه أنا جاوبت في (Représentants) بأن كان تفاعل مع المسألة ديال آيت بوكماز واتخذات واحد التدابير اللي هي بسرعة عاجلة باش يتحل لهم المشكل.

أما بالنسبة لـ (5G) يمكن لي نقرا عليكم (la liste) ديال المدن اللي تطلق فيها (la 5G) عندي أكثر من 50، إذن ماكاينش تفرقة ما بين المدينة والقرية.

المشكل اللي تيبقى هو (l'infrastructure) البنية التحتية واشكاينة ولا ماكايناش.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

آخر سؤال في هذا القطاع، السؤال التاسع وموضوعه "إدماج الموظفين حاملي الشهادات في السلاليم المناسبة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسى:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يشكل ملف إدماج الموظفين حاملي الشهادات في الدرجات لملائمة لمؤهلاتهم ورشا إصلاحيا ذا أولوية قصوى، لما له من أثر مباشر على العدالة المهنية داخل الإدارة، حيث لازال آلاف الموظفات والموظفين ممن راكوا سنوات طويلة من الخدمة وخضعوا لمسارات أكاديمية متقدمة قابعين في درجات لا تعكس شهاداتهم ومؤهلاتهم العلمية ولا طبيعة المهام التقنية والإدارية التي يضطلعون بها، ورغم محاولات لحكومات سابقة في مراحل معينة للتسوية من خلال الإدماج المباشر في الترقية بالشهادات أو تنظيم مباريات داخلية استثنائية، إلا أن هذه المبادرات ظلت محدودة وغير منسجمة بين مختلف القطاعات.

هذه التفاوتات خلقت وضعا غير مفهوم، فقد يستفيد موظف أو مستخدم عمومي من الإدماج في قطاع معين بينا يحرم منه موظفي يحمل المؤهلات نفسها في قطاع آخر، وهو ما يتعارض مع روح الدستور ومبادئ تكافؤ الفرص والإنصاف الوظيفي.

السيدة الوزيرة،

إن حالة الإجباط واليأس في صفوف الفئات المتضررة أصبح يؤثر سلبا على مردودية الإدارة وجودة الخدمات العمومية، كما أن الوضع يضعف جاذبية الوظيفة العمومية مقارنة بما يوفره القطاع الخاص من مسارات محنية قائمة على التقدير الفعلي للمؤهلات العلمية المحصلة والكفاءات العملية المكتسبة، ولعلى ثورة الغضب الأخيرة لفئة الدكاترة الموظفين لدليل على هذا الاحتقان.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، عما تعتزمون القيام به لإنصاف هاته الفئة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أشكر السيدة المستشارة المحترمة.

لا بد من التذكير بأن تعيين الموظفين بناء على الشهادات كان متاحا لجميع الفئات إلى غاية سنة 2011، التي تم خلالها اعتباد المباراة كآلية للتوظيف بموجب الفصل 22 من النظام ألأساسي العام للوظيفة العمومية، تطبيقا لأحكام الفصل 31 من الدستور، وتجسيدا لمبادئ المساوات وتكافؤ الفرص والاستحقاق في والولوج للمناصب العمومية.

⁴ e-Government Development Index.

وقد سبق إقرار مجموعة من التدابير والإجراءات الاستثنائية لفائدة الموظفين الحاصلين على شهادات من أجل تمكينهم من ولوج هيئات أو درجات أعلى من تلك التي ينتمون إليها، لا سيها من خلال:

- ◄ تمكين الموظفين الحاصلين على الإجازة من ولوج هيئة المتصرفين وهيئات أخرى بإدارتهم بعد النجاح في مباريات خاصة نظمت لفائدتهم على مدى 4 سنوات من 2007 إلى 2010، عملا بمقتضيات المرسوم رقم 2.06.525؛
- ➤ تسوية وضعية موظفي الجماعات الترابية الحاصلين على شهادة الإجازة قبل فاتح يناير 2011، بناء على ترسيخ استثنائي للسيد رئيس الحكومة على غرار ما تم اعتاده لفائدة موظفي الإدارات العمومية؛
- ➤ تخصيص مجموعة من المناصب المالية سنويا ما بين سنتي 2016 و 2022، مما سمح بتسوية وضعية عدد كبير من الموظفين الحاصلين على شهادة الدكتوراه، عبر تعيينهم كأساتذة باحثين بقطاع التعليم العالي بعد النجاح في المباريات المنظمة لفائدتهم، بناء على حاجيات القطاع المذكور؛
- ◄ اعتماد تدابير خاصة ببعض القطاعات: التربية الوطنية والعدل والمالية، تسمح للموظفين الحاصلين على الشهادات بولوج بعض الهيئات والدرجات بعد النجاح في مباريات ممنية، تفتح كلما دعت ضرورة المصلحة لذلك؛
- ➤ تخصيص 600 منصبا خلال سنة 2025، لتوظيف أساتذة باحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا التابعة لقطاع التربية الوطنية من بين موظفي هذا القطاع، الحاصلين على شهادة الدكتوراه، بعد نجاحمم في مباراة تنظم لفائدتهم.

ولا بد من الإشارة، إلى أن عددا محما من الموظفين الحاصلين على الشهادات، يشاركون في مباريات التوظيف التي تنظمها مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، مما يسمح للناجحين منهم بتسوية وضعيتهم وتعيينهم في هيئات ودرجات أعلى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب، الكلمة لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم.

ولكن للأسف، السيدة الوزيرة، كنا نأمل أنك تعطينا واحد الرؤية عملية واضحة بخارطة الطريق دقيقة كفيلة بمعالجة هاذ الملف وإنهاء سنوات طويلة من الانتظار، ولأن هذه الفئات، السيدة الوزيرة، لا تطالب بامتيازات، بل

- هي حقوق محنية عادلة تمكنها من أداء محامحا في ظروف تحفيزية ومنصفة. ونحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيدة الوزيرة، نطالبكم بـ:
- ✓ إقرار تسوية شاملة ومنصفة لملف الإدماج والترقية وفق المؤهلات العلمية؛
- ✓ توحید المعاییر والمساطر بین مختلف القطاعات لتجاوز مظاهر التفاوت والانتقائیة؛
- ✓ إرساء آلية دائمة وواضحة للترقية بالشهادة بمواعيد زمنية محددة واجراءات شفافة؛
- ✓ تفعيل المقتضيات الدستورية المنظمة لربط التكوين والكفاءة بالمسار المهني؛
- ✓ تحيين النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بما يواكب تطور مستويات التأهيل العلمي وسط الموظفين، لأن تسوية هاذ الملف، السيدة الوزيرة، هي خطوة أساسية لتعزيز ثقة الموظفين في مساراتهم المهنية وتقوية نجاعة الإدارة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وباسمكم غادي نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة. وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لكتابة الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي وموضوعه "مدى فعالية التنسيق بين القطاعات الحكومية في إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي تقومون بها أو تقوم بها وزارتكم لإدماج الأشخاص في وضعية صعبة أو في إعاقة؟

يُ وما هي السبل أو الإجراءات الحالية التي تقوم بها وزارتكم لإدماج أو للتشارك ما بين مختلف القطاعات لمد يد العون أو لتسهيل المأمورية لهؤلاء الأشخاص؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للسيدكاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد عبد الجبار الرشيدي، كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا لا بد نشكركم على هاذ السؤال، ونأكد منذ البداية على الطبيعة الأفقية ديال العمل ديال وزارة التضامن والإدماج الاجتاعي والأسرة، كذلك كتابة الدولة، نشتغل بالتقائية مع جميع القطاعات الوزارية، لأنه نحن في موضوع اللي هو محمم اللي هو الحقوق الاقتصادية والاجتاعية ديال الأشخاص اللي هوما في وضعية إعاقة، ما احناش قطاع عمودي، ولكن نشتغل في إطار الالتقائية.

وفي هذا الصدد وجدنا المخطط الوطني الثاني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2027-2027 بتكاثف ديال الجهود مع 26 قطاع وزاري ومؤسسة عمومية، وخلصنا إلى تحديد 4 محاور اشتغال و7 أهداف وأكثر من 500 تدبير إجرائي، هاذ التدابير كلها موكولة للقطاعات الوزارية كلها اللي كل في مجال اختصاصاته من أجل تنفيذها.

كذلك، نشتغل مع وزارة الصحة من أجل إدراج واحد العدد من الخدمات الطبية وشبه الطبية غير المشمولة بالتغطية الصحية، إدراجها ضمن سلة العلاجات المشمولة بالتغطية الصحية باش تكون التغطية شاملة للأشخاص اللي هوما في وضعية إعاقة.

كذلك، في إطار دعم التمدرس كنشتغلو مع وزارة التربية الوطنية وفي إطار المدارس أو التربية الدامجة، هاذ السنة دخلو في 5000 طفل اللي هوما في وضعية إعاقة للمدارس العمومية، وهذا هو الهدف ديالنا أنه يتمتعو بتعليم عمومي على قدم المساواة مع باقي الأطفال في إطار التزاماتنا الدستورية، في إطار التزاماتنا الدولية.

العدد اليوم وصل لـ 70.000 طفل اللي هوما كيتابعو الدراسة ديالهم في المدارس العمومية، كذلك التقائية مع الجماعات المحلية في إطار برنامج "مدن ولوجة"، اليوم وصلنا ل 34 جماعة اللي عندنا معها اتفاقية.

كذلك، اتفاقية مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة فيما يتعلق بالتوظيف العمومي، إجراء المباراة الوطنية الموحدة، تخصيص نسبة 7% من المناصب المحدثة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وبدينا واحد الورش اللي هو محم جدا جديد اللي هو الولوجيات الرقمية، لا يعقل أن يكون هناك واحد العرض عمومي رقمى وما يكونش فيه واحد

المراعاة ديال الحاجيات ديال الأشخاص اللي هوما في وضعية إعاقة، المكفوفين وغيرهم باش يستعملو هاذ البوابات وهاذ الخدمات الاجتاعية اللي كتوفرها الحكومة.

كذلك، مع وزارة النقل، مع المكتب الوطني للسكك الحديدية، مع الجامعة الملكية لكرة القدم وهنا غادي نوقعو إن شاء الله واحد الاتفاقية سيتم بمقتضاها منح المجانية للأشخاص في وضعية إعاقة لولوج لجميع الملاعب الرياضية وجميع المباريات الوطنية كذلك القارية بالمجان، وهذا أمر أساسي كذلك.

ثم كذلك كما قلت مع المكتب الوطني للسكك الحديدية غادي يكون عندنا معهم اتفاقية إن شاء الله قريب غنوقعوها اللي غيتم تمتيع الأشخاص في وضعية إعاقة بالتخفيض ديال نسبة 50% بالنسبة للمكفوفين والمرافقين ديالهم حتى هوما غيستافدو من التخفيض ديال 50%.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا بد باش نوهو بالمجهودات اللي كتقومو بها، وفعلا الجواب ديالكم حامل واحد المجموعة ديال المعطيات اللي كنتساءلو عليها كشعب مغربي واللي كنتمناو نزيدو نطوروها ونزيدو نحسنو الجودة ديالها.

اليوم واحنا كندوزو في الشوارع تنلقاو ممرات خاصة بالناس ذوي الاحتياجات الخاصة، فهذا شيء يفرح، ونادرا ما كنلقاوه في دول العالم الثالث، راه اللي الناس كيفكرو في هاذ المعاقين، فراه هذا لازم نهنيو أنفسنا ونهنيوكوم، السيد الوزير، على المجهودات اللي كتبذلوها في إطار التشجيعات والتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فهنيئا لمغربنا بهاذ التطور، غير أننا ما زلنا نطمح إلى ما هو أكثر، لا زلنا نطمح إلى إعطاء نوع من الإنسانية والرحمة - أقولها الرحمة - لهؤلاء الأشخاص المعاقين.

صحيح، ممتاز، أننا نشوفو أن هناك 7% ديال الناس كيدخلو للوظائف، و7% نظرا للعدد، السيد الوزير المحترم، أنا كنظن أنني نتمنى نلقى 10% ونبداو كنزيدو باش ما نعاودوش نلقاو هاذ النوع ديال الكبدات ديالنا أننا نشوفوهم في وضعية متأثرة جدا.

فأنا رجائي أنني نشد على المجهودات اللي كتبذلوها، الله يوفق، ولكن لازلنا نطمح إلى المزيد، إلى المزيد.

شكرا السيد الوزير.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الآن السؤال الثاني للمستشارة المحترمة فاطمة الحساني من فريق التجمع الوطني للأحرار حول "دعم الجمعيات المهتمة بالأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب".

تفضلي، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحسانى:

السيد الوزير المحترم،

عن دعم الجمعيات المهتمة بالأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، نسائلكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

بالنسبة للعمل اللي كتقوم به كتابة الدولة المكلفة بالإدماج الاجتماعي، هو عمل تشاركي، راه لا الوزارة ولا كتابة الدولة ما عندناش مصالح خارجية ولا جموية، كنشتغلو بشكل أساسي، اليد التنفيذية ديال الوزارة هو التعاون الوطني، هي الوكالة ديال التنمية الاجتماعية، ولكن كنشتغلو مع الجمعيات، علاش؟ لأن عندها القدرة أنها توصل للعمق، عندها القدرة ديال القرب من المواطنين في القرى وفي المدن.

وفهاذ الإطار عندنا تعاقد أو شراكة مع 437 جمعية اللي كتشتغل في المجال ديال الإعاقة ومجال الدعم ديال التمدرس، احنا ما كنديروش التمدرس، احنا كنديرو التأهيل للإدماج، من أجل الإدماج، كاين الأشخاص في وضعية إعاقة اللي كنعلموهم غير الاستقلالية الذاتية، غير يفتح الباب، غير يفرق ما بين الألوان، غير يفرق ما بين الخضر والفواكه، غير واحد العدد من الأمور، وبالتالي التمدرس وفق الدستور، وفق الاتفاقية الدولية، وفق قانون إطار ديال الإعاقة، من اختصاص وزارة التربية الوطنية، وهو حق مكفول لهم.

فالجمعيات العاملة هي 437 جمعية، العدد ديال الأطفال اللي كيستافدو هوما 27.692 شخص اللي كيستافدو من هاذ المجهود العمومي بميزانية تقدر به 396 مليون درهم، أي بمعدل 1200 درهم لكل طفل فالشهر الواحد، وما كافيش، لأن هاذ الجمعيات كيقومو بمجهود مهم جدا وكيقلبو على موارد أخرى

إضافية من جماعات، من محسنين إلى غير ذلك، واحد العمل اللي هو تضامني.

ثم كنشتغلو كذلك على تأهيل القدرات ديال العاملين والمهنيين اللي عاملين فهاذ الجمعيات في إطار المنظور الجديد ديال اقتصاد الرعاية، لأنه التعامل مع الأشكال متعددة الإعاقة، يتطلب ممارات معينة، وراه إعاقة لا تشبه إعاقة، وبالتالي كاين هناك واحد المكتسبات، واحد الكفاءات التي ينبغي التوفر عليها، نشتغل لدعم هذه الكفاءات، عندنا واحد العدد من البرامج مع الجمعيات:

- √ البرنامج الوطني "يسر" للتكوين المهني؛
- ✔ التكفل بالأطفال ذوي الديسلكسيا، هو اضطرابات التعلم؛
- ✓ البرنامج الوطني "نسمع" لزراعة قوقعات إلكترونية للأطفال اللي عندهم إعاقة الصمم؛
- ✓ البرنامج الوطني للكشفية الدامجة من أجل إدماج هؤلاء الأشخاص والأطفال في إطار الحركة الكشفية الوطنية والدولية؛
- ◄ البرنامج الوطني للسياحة الدامجة من أجل تيسير استفادتهم من
 مختلف الأوجه ديال السياحة والترفيه، في إطار واحد الميزانية اللي
 كتوصل 35 مليون ديال الدرهم.

مجمل هاذ البرامج.. المجهود مكافيش، خص التكاثف ديال الجميع فهاذ ال..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنشكرك، السيد الوزير، على هاذ الجواب، اللي احنا كنعرفوه هو فهمتي، فاحنا كنطلبو بالمزيد.

المهم على أي، فباسم فريق التجمع الوطني للأحرار، كنطرحو عليكم هاذ السؤال في إطار التزامنا البرلماني لتتبع تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالفئات الهشة وبفئات الأشخاص في وضعية إعاقة، هاذ الفئة اللي أحاطها دستور المملكة بضانات وحقوق انسجام مع اختيارات المملكة والمارسات الفضلي على المستوى الدولي، وكذلك بواحد الرعاية وعناية خاصة من قبل سيدنا الله ينصرو.

هاذ الفرصة، كنعتبروها كذلك فرصة لنعبر عن امتناننا، وهنا فرصة كنوقفو وقفة احترام وتقدير لجمعيات المجتمع المدني واللي جات فالكلام ديالكم

اللي كتضطلع بأدوار طلائعية فالترافع عن حقوق هذه الفئات وقيادة مشاريع التأطير والخدمات الاجتماعية لهاذ الفئات، مقدمة بذلك نماذج ملهمة لمشاريع التربية الدامجة ومراكز التكوين والترويض، ناهيك عن مساهمتها بشكل معتبر في تغيير الصور النمطية السلبية حول الإعاقة ومصالحة الأسر والمجتمع مع هذه الفئة، التي أبانت عن قدرات عالية للاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

ما ينكر حتى شي واحد أن الحكومة اليوم كتقوم بدور مهم في الإدماج الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال تفعيل جيد للمناصب المالية المتوفرة في ميزانية رئاسة الحكومة، حيث ساهمت المباراة الموحدة في إدماج مئات الشباب من ذوي الإعاقة، الحاملين للشهادات في الوظائف العمومية، والذين أبان جلهم عن كفاءة عالية في العديد من القطاعات.

هاذ السؤال كذلك فرصة كنطرحو معكم فيها الصعوبات اللي كتواجه العديد من الجمعيات، واللي ذات الصلة أساسا بالتباطؤ في صرف الدعم المالي للعديد من الجمعيات المتعاقدة مع الوزارة، مع حثكم بالمناسبة على تسريع وتيرة صرف المنح ووضع آليات فعالة لضان تنفيذ اتفاقيات الشراكة اللي كتربط الوزارة بالجمعيات.

هي مناسبة كذلك، ندعوكم فيها إلى إطلاق دينامية للتأطير وتقوية القدرات لفائدة العاملين في الجمعيات وتيسير تملكها للثقافة الحقوقية والقانونية المرتبطة بالأساليب الجديدة للتعامل مع ظاهرة الإعاقة، اللي قلتو فالكلام ديالكم، بأن كل إعاقة كتختلف على اختها، وكاينة كل حاجة كتطلب واحد التقنية خاصة، مع مواكبتها في مشاريع إسناد الأشخاص في وضعية إعاقة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهاذ الفئة من ساكنة المملكة.

كنحثكم كذلك، على دعم جمود الترافع حول مزيد من إدماج حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة فالسياسات العمومية والقوانين المالية، وخاصة عبر التحفيزات الجبائية والجمركية وتشجيع القطاع الخاص على تشغيل هذه الفئة خلال التشجيعات على مستوى التحملات الاجتماعية المرتبطة بهاذ الفئة.

غنختم هاذ التعقيب بالتأكيد على أن منصة البرلمان هي منصة كذلك للحفاظ على كرامة كل الفئات الاجتماعية، وفق مبادئ الخطاب الحقوقي الدامج، لذلك يجب علينا أن نحترم المصطلحات المعتمدة دوليا في الخطاب ديالنا، ونرقاو بالخطاب ديالنا يعني بدون ما نكونو نستفزو هاذ الفئة، يعني بدون قصد، أنا كنقول بدون قصد، ولكن يجب أن نرتقي في خطابنا السياسي عندما كنكونو كنتحدثو باش ما نكونوش كنجرحو المشاعر ديال واحد المجموعة ديال الأشخاص ذوي الإعاقة، وكنكرسو بذلك ثقافة الاحترام والمواطنة والمساواة ونحاصر الصور النمطية التي تكرس التمييز والإقصاء، لأن الدول والمجتمعات الدامجة تقاس قوتها بمدى احترامها لكرامة أفرادها جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

أشكر باسمكم السيدكاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. وننتقل للأسئلة الموجمة لقطاع التجهيز والماء حول "الموائ"، والتي تجمعها وحدة الموضوع، وهي خمسة أسئلة.

البداية مع السؤال الآني للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "تطوير الموانئ المغربية".

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير: ما هي الخطوات التي تقوم بها وزارتكم لتحسين البنية التحتية للموانئ وتوسيع طاقاتها الاستيعابية وضان استدامة هذه الدينامية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني وموضوعه "السياسة المعتمدة في مجال البنية التحتية المينائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن السياسة المعتمدة في مجال البنية التحتية المينائية، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث وموضوعه "وضعية وآفاق برنامج الموانئ ببلادنا". الكلمة لأحد السادة من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس المحترم، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير الحكومية المتخذة لتسريع وتيرة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للموانئ، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الرابع وموضوعه "تحديث وعصرنة الموانئ المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

السيد الموساوي تفضل.

شكرا.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نحن في الفريق الاشتراكي نؤكد اعتزازنا بالرؤية الملكية السديدة التي جعلت من تحديث الموانئ المغربية رافعة استراتيجية لتعزيز موقع المملكة كمركز لوجستيكي وتجاري متطور يربط بين أوروبا وإفريقيا.

وقد تجسدت هذه الرؤية في مشاريع كبرى، كميناء طنجة المتوسط الذي أصبح نموذجا عالميا في الكفاءة والتدبير، وميناء الداخلة الأطلسي الذي يشكل رافعة جديدة لتنمية الأقاليم الجنوبية واندماجما في الدينامية الاقتصادية الوطنية والدولية، وكذلك انسجامها التام مع المبادرة الأطلسية التي تهدف إلى جعل الساحل الأطلسي فضاء للتعاون الإفريقي المشترك والتنمية المستدامة.

غير أن الرؤية الملكية الطموحة لا تجد صداها على مستوى العمل الحكومي بالشكل المطلوب في باقي الموائئ المغربية، حيث تبرز تفاوتات على مستوى التجهيز والتسيير.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن استراتيجية الحكومة لتحديث وتعزيز الموانئ وعصرتها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس المتعلق طبعا دامًا بالموانئ وموضوعه "تأهيل الموائئ المغربية".

الكلمة للسيد المستشار المحترم كمال صبري من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل مشكورا.

المستشار السيدكال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تأهيل الموانئ المغربية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للحركة التجارية، ولتعزيز دور المغرب لموقعه في تطوير الاقتصاد الأزرق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير نرحب بكم وندعوكم للإجابة على الخمس الأسئلة الأوائل. تفضلها.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، أريد أن أشكركم على هاذ السؤال الهام، في الواقع اللي هو تيدخل في إطار ديال السياسة الحكومية في مجال الموانئ.

كما تعلمون المغرب عندو 44 ميناء، منها 14 ميناء اللي مفتوح للتجارة الدولية واللي تيساهم في 95% من المبادلات التجارية، اللي يجعل أن بلادنا الحمد لله مصنفة رقم 20 دوليا في هاذ المجال من حيث مجال الربط البحري.

من جمة أخرى، كما تعلّمون عندنا أكبر ميناء هو ميناء طنجة المتوسط اللي هو أول ميناء في إفريقيا وأول ميناء كذلك في البحر الأبيض المتوسط اللي وصلنا السنة الماضية 10 مليون ديال الحاويات، وهاذ السنة إن شاء الله غنفوتو هاذ الرقم، وبالتالي هذا تيبين أن كاين هنالك نجاعة كبيرة في هاذ الجال.

ولتعزيز هاذ النجاحات، فتقوم الوزارة بالعمل على استكمال إنجاز ميناء جديد ديال الناظور-غرب المتوسط اللي هو جاهز إن شاء الله، واللي غيبدا الاستغلال ديالو في أواخر سنة 2026، واللي هو في الواقع قطب تنموي اللي غيلعب واحد الدور أساسي بالنسبة لكل الأقاليم المجاورة واللي فيه منطقة صناعية اللي هي غيكون فيها العديد من الاستثمارات المهمة بالنسبة لبلادنا وبالنسبة لجهة الشرق، ولكن كذلك بالنسبة لجهة فاس-مكناس كذلك.

هنالك كذلك إنجاز الميناء الجديد للسوائب بأسفي اللي درنا المرحلة الأولى، ودابا إن شاء الله البرمجة على أن تكون البرمجة ديال الشطر الثاني إن شاء اللي خدامين فيه.

هنالك ما هو مرتبط.. وهذا تحت إشراف من المكتب الشريف للفوسفاط، هنالك الميناء كذلك ديال الداخلة- الأطلسي اللي وصلنا لـ 50% ديال الإنجاز واللي غيكون جاهز إن شاء الله سنة 2028.

وهنالك كذلك في هذا الإطار الموائئ اللي احنا تنشتغلو على الدراسة ديالها من بينها إمكانية أن يكون هنالك ميناء جديد كذلك بمدينة طانطان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو، اللي حقيقة تكلم على جميع النقط اللي كانت في التساؤلات ديالنا، بحيث ما خلى لنا احنا ما نقولو، ولكن على أي حال لا بد نديرو شي بركة.

بغيت نتكلم مع السيد الوزير غير نثبت على بعض النقط الأساسية، هو أولا التحدي الأول هو الاستدامة المالية، وهنا تنعتبر التحدي ديال الاستدامة المالية هي الأساس لتطوير الموانئ والاستثارات باش تمكننا كذلك يتم التجهيز ديالها والتوسعة ديالها، هذا بعض المرات تيكون إشكالية المالية، وهنايا ربما كاين يمكن لنا نخدمو مستقبلا بشراكة مع القطاع العام والقطاع الحاص في هاذ الإطار.

النقطة الثانية، السيد الوزير، هي بأن مشاكل البنية التحتية، هنا بعض الموانئ، وراه جات في الرد ديالكم السيد الوزير، تعاني من بنية تحتية قديمة، مثل الميناء ديال المحمدية، ولا الميناء ديال القنيطرة إلى غير ذلك، هي قديمة ولا تواكب حجم النشاط التجاري، وكذلك فيها حتى صعوبات في استقبال السفن الكبرى.

وهنايا كذلك تنسجلو فبعض الموائئ القديمة هو الضعف ديال الربط ما بين الطرق والسكك الحديدية، وبين الموائئ والمناطق الصناعية، وهنايا اعطيتنا مثال، السيد الوزير فيما يخص الميناء ديال الناظور اللي فيه الصناعة الداخلية اللي غادي تكون في وسط الميناء، اللي غتسهل هاذ الربط، كان خص تكون بأنه نخممو بأن هاذ الشي صعيب، ولكن خصنا نخممو كذلك يكون واحد التعميم ديالو لأن باش يحل بعض المشاكل.

كاين النقطة الثانية، السيد الوزير، هي المشاكل الإدارية والرقمنة، هناك كاين واحد الإجراء جد صعب في بعض الموائئ، إجراءات معقدة في بعض الموائئ وبطيئة، ولهذا خص كذلك الضعف في التحول الرقمي وعدم وجود تنسيق ما بين جميع الأنظمة المعلوماتية، مثل الجمارك والوكالات، شركات النقل تتجعل بأن التواصل جد صعب، وهنايا ربما هذا نقطة اللي خصنا ناخذوها بعين الاعتبار.

المشكل كذلك الثالث والمشاكل البيئية والاستدامة، وتطرقت لها السيد الوزير، بأن هناك بعض الموانئ تسبب في التلوث بسبب الانبعاثات والنفايات البحرية، وكذلك ضعف في استعال الطاقات المتجددة، وهذا،

من جمة أخرى، بالنسبة للتوسعات، فكاين تدارت التوسعة ديال المركب المينائي طنجة المتوسط واحنا دابا في طور الإنجاز، هنالك ميناء الجرف الأصفر وميناء طرفاية اللي كيتم كذلك حاليا الدراسة فهذا المجال، وهنالك ما هو مرتبط بميناء الدار البيضاء وأكادير والجبهة، الجبهة اللي تم مؤخرا التوسيع ديالو.

بالنسبة كذلك للموانئ اللي هي عندها صبغة حضارية، تم تأهيل ميناء الحسيمة وإعادة توظيف المنطقة المينائية لطنجة- المدينة، وكذلك ميناء الدار البيضاء اللي هو تفتح مؤخرا من طرف جلالة الملك محمد السادس أيده الله واللي هو فتح المجال كذلك للترفيه في هاذ الإطار والبواخر اللي تتجي، والحمد لله وصلنا لأكثر من 40 ألف ديال المسافرين غير فهاذ شهرين الماضية.

زيادة على.. هنالك كذلك ما هو مرتبط ببناء وإصلاح السفن في الموائى، فتفتح طلب العروض بالنسبة للميناء ديال الدار البيضاء اللي غيكون أكبر محطة ديال بناء وصيانة السفن.

هنالك كذلك الصيانة في مدينة أكادير بالميناء اللي هو تيتم كذلك العمل على التوسيع ديالو، وكاين هنالك مشروع ديال إصلاح السفن كذلك بميناء الداخلة- الأطلسي.

وأخيرا، هنالك كل ما هو مرتبط بالعمل على إنجاز وكذلك التهيئ ديال العديد من الموانئ من بينها الميناء ديال "المهريز" اللي اكتمل الأشغال ديالو مؤخرا، وإن شاء الله غيبدا العمل به ابتداء من يناير 2026.

وكل ذلك تيجعل أنه وصلنا لواحد 300 مليون طن سنويا ديال الاستعال كطاقة استيعابية، وبهاذ المشاريع المبرمجة غنوصلو إلى 390 مليون طن، وهذا تيبين بأن غيكون التوسعة ديال هاذ الأمر.

من بين الإشكاليات الكبيرة اللي هي مطروحة، وهو تعلمون مع التغيرات المناخية ومع كذلك الضوابط الأوروبية والدولية فهذا المجال، فينبغي أن تكون هذه الموانئ أن تصبح موائئ خضراء باش يبقى التواصل الدولي في هذا الإطار، وبالتالي فدرنا واحد الخطة استعجالية في هاد المجال باش أنه يكون هنالك العديد من التدابير المتعلقة أساسا بالطاقات المتجددة، استعال الطاقات المتجددة، العمل كذلك على ضان النجاعة المائية، وكل ذلك الهدف منه وهو أن تصبح هذه الموائئ خضراء، زيادة على توفير الأمونياك الأخضر أو (e-fuels)، أي البنزين اللي هو داخل فيه كذلك البعد البيئي، تيحترم البعد البيئي، فكل ذلك فهو من بين الأمور اللي تنشتغلو عليه باش نكون في مستوى الانتظارات الدولية وباش تبقى هاذيك المكانة اللي عندنا اللي تنطون في الصعيد الدولي.

وأخيرا، بغيت نأكد بأنه اليوم في إطار هاذ العمل اللي تنركزو عليه، وهو أننا تنعتبرو بأن هاذ الموانئ عندها أدوار محمة اللي تتلعبها بالنسبة للمبادلات، ولكن عندها كذلك أدوارا محمة اللي غتلعبها كذلك بالنسبة للسياحة المغربية، وبالتالي فهاذ البعد بغينا نزيدو نركزو عليه، إن شاء الله، مستقبلا.

السيد الوزير، لا بد تكون عندنا واحد لجان المراقبة ديال داخل الموائئ، كذلك حفاظا على البيئة ديالنا.

والنقطة الرابعة، السيد الوزير، هي الموارد البشرية، وهناكاين نقص في الحبرات والكفاءات في مجال الموائئ واللوجيستيك، هناك برامج خصها تكون برامج تكوينية مستمرة، وكذلك تأسيس معاهد متخصصة في المهن المينائية، وتطوير الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث وتكوين الكفاءات المستقبلية، باش نكونو كذلك عندنا موارد بشرية محمة جدا، اللي يمكن لها نعطيو التطور للموائئ ديالنا في جميع أنحاء المغرب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نسجل بكل فخر واعتزاز ما أصبحت تتوفر عليه بلادنا اليوم من بنية تحتية أساسية متطورة حققت طفرة نوعية، ومن أبرزها المشاريع المينائية الكبرى، وذلك بفضل الرؤية الطموحة التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى تحويل الموانئ إلى محركات للتنمية الاقتصادية والاجتاعية والانفتاح الدولي وإلى جعلها في صلب مسار بلادنا التنموي.

السيد الوزير المحترم،

لقد عرفت القطاعات التي تشرفون عليها إنجازات محمة، خاصة قطاع الموانئ، وذلك بفضل جمودكم الواضحة والمتواصلة ومساهمتكم الكبيرة في تنزيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للموانئ، وفي تعزيز مكانة بلادنا على خريطة الدول الرائدة في مجال الموانئ واللوجيستيك، وترسيخ مكانته كفاعل استراتيجي في الساحة الدولية.

إن رصيد بلادنا من البنيات التحتية المينائية، 44 ميناء وكذلك مؤشر الربط المتقدم، وما تم تحقيقه على مستوى الرواج الإجمالي للموائئ الوطنية خلال هذه السنة الذي سجل 196.8 مليون طن إلى غاية شهر شتنبر.

بالإضافة إلى النجاح الباهر لميناء طنجة المتوسط الذي أصبح ضمن المراكز الحمسة الأولى عالميا في الشحن والتفريغ، وميناء الداخلة الأطلسي باعتباره تجسيدا حقيقيا لدعم المبادرة الملكية الأطلسية للتنمية والاندماج الاقتصادي، وميناء الناظور الذي سيشكل طموح المملكة في التحويل إلى فاعل بحري أساسي في فضاء البحر الأبيض المتوسط، وباقي المشاريع المينائية الأخرى، لدليل واضح على نجاح تجربة بلادنا في هذا المجال، وعلى الرؤية

الملكية الحكيمة التي جعلت من السياسة المينائية إحدى أقوى أدوات تعزيز المكانة الاقتصادية والاستراتيجية لبلادنا على الصعيد الاقليمي والدولي.

السيد الوزير المحترم،

إن ما نود التأكيد عليه في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب اليوم، وفي ظل هذا المسار الإيجابي هو:

- 1- ضرورة تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتاعية والمهنية للموارد البشرية العاملة في القطاع، وتكوينهم بالشكل الذي يمكنهم من مواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية التي يعرفها القطاع، خاصة على مستوى النقل البحري واللوجيستيك، إذ أن نجاح التحول المينائي رهين بوجود كفاءات بشرية مؤهلة؛
- 2- أنه باعتبار الموانئ أضحت فضاءات استراتيجية تختزل رهانات الاقتصاد والسياسة والتنمية والتموقع الدولي، علينا مواصلة استثارها بحكمة، فالرهان لم يعد يقتصر على امتلاك موانئ حديثة، بل على جعلها محركات فعلية لتحول اقتصادي واجتماعي شامل؛
- 3- وختاما، إن مستقبل قطاع الموانئ مرهون بقدرته على تعزيز التكامل بين الموافئ وباقي القطاعات الأخرى، مما يخلق دينامية على المستوى الترابي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للفريق الحركي.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نسجل، السيد الوزير المحترم، الدينامية الكبيرة التي يعرفها قطاع الموائى ببلادنا بفضل الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مبدع الاستراتيجية الوطنية للموائى والمخططات الاستراتيجية الكبرى في القطاع، رؤية متكاملة مستندة إلى سياسة عامة تستحضر الأبعاد المجالية والاقتصادية والتجارية والسياحية واللوجيستيكية والاجتماعية والبيئية، وتجعل من هذا القطاع محركا أساسيا للإقلاع التنموي المنشود.

صلة بما سبق، ولأن السياسات العامة تحتاج دوماً إلى سياسات عمومية منسجمة لتنزيلها، مجاليا وقطاعيا، فإن السؤال الأكبر المطروح اليوم يتعلق بحصيلة منجزات الحكومة في تفعيل وتسريع وتيرة تنزيل برنامج الاستراتيجية الوطنية للموانئ، المعتمدة منذ عشر سنوات قبل بلوغ سقفها، أي سنة 2030، خاصة أن السياسة المينائية مشتتة على عدة تدخلات قطاعية

ومؤسساتية، مستحضرين أن البرنامج الحكومي المعتمد منذ 2021 لم يحمل أي النزامات واضحة في هذا القطاع الإستراتيجي.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن أسباب تعثر عدة مشاريع من قبيل ميناء أسفي الجديد برهاناته الطاقية وبتحدياته البيئية؟

السيد الوزير،

احنا سمعنا فالجواب ديالكم بأن بديتو فالشطر الثاني، لكن للأسف هاذ المشروع باقي غادي معطل ومعطل بزاف، لأن تخسرات على هاذ الميناء الملايير ديال الدراهم رغم هذا ما كنسمعوش صدى لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد المحلي، ما كيتذكرش هاذ الميناء بزاف، وهذا السيد الوزير كيحيلنا على واحد العدد ديال البواخر الكبرى اللي هي قبالة الميناء ديال المدينة اللي تتفوق 15 باخرة، كاين اللي كتبقى 2 و3 أسابيع وهي كتسنى الدور ديالها.

ولهذا، السيد الوزير، احنا بغينا منكم تشوفو سميتو.. باش تسرعو بهاذ الميناء باش يخرج لحيز الوجود، لا يعقل باش نخسرو على واحد الميناء الملايير ديال الدراهم وكنتسناو باخرة واحدة فالأسبوع ديال (charbon) اللي تدخل لـ..

وكذلك ابغينا هذاك الميناء يتسرع به باش الميناء ديال الصيد البحري يبقى للمدينة ونكونو حتى احنا نجلبو السياح يجيو عندنا لهاذ الميناء.

كما نسائلكم، السيد الوزير، عن موعد إنهاء أشغال ميناء الناظور، وسمعنا فالجواب ديالكم أن غيكون في 2026 إن شاء الله، نتمناو هاذ الميناء باش يخرج للوجود حتى هو كذلك.

بين غرب - المتوسط وميناء الداخلة الأطلسي ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

السي الموساوي اتفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، شكرا على عرضكم القيم.

إننا في الفريق الاشتراكي، نرى أن تحديث الموانئ المغربية يجب أن يواكبه إصلاح في منظومة التسيير والحكامة يقوم على الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وتسريع التحول الرقمي في تدبير العمليات المينائية.

والمناسبة شرط حتى أستحضر معكم ميناء "المرسى" بمدينة العيون نموذجا، الذي يواجه مجموعة من التحديات الجوهرية التي تؤثر على فاعليته وعلى كفاءته، من بين أبرز هذه المشاكل ضعف الإدارة والمراقبة الداخلية،

فضلا عن تأثير النشاط البحري بأشغال التوسعة التي نطالب حقيقة بالإسراع في تنفيذها.

هذه المعطيات تبرز الحاجة الملحة لتعزيز الرقابة وتحديث البنية التحتية وتحسين التنسيق اللوجستيكي لضان استدامة الميناء ودوره الاقتصادي في المنطقة التي تعتمد بشكل كلي على هذا النشاط البحري.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر متدخل في إطار التعقيب على مداخلة السيد الوزير هو السيد كال صبري من التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي صبري.

المستشار السيدكال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أولا، لازم أن نذكر السيد الوزير بالحدث الكبير اللي عرفو قطاع الموائى يوم 18 سبتمبر اللي قام به صاحب الجلالة نصره الله بتدشين المجمع وتوسعة المجمع المينائي بمدينة الدار البيضاء، وهو هاذي القطاعات الاستراتيجية اللي كنشوفو كيكون واحد النفع فواحد الوقت وجيز، بحيث أنه 3 قطاعات محمة اللي كان النفع ديال هاذ المجمع عليها.

هناك القطاع ديال السياحة وكيف ما جا على لسانكم، واحنا كنأكدو كفاعلين اقتصاديين داخل الميناء ديال الدار البيضاء أن في ظرف أقل من شهرين 25 باخرة سياحية اللي رست في هذا الميناء، 50 ألف سائح اللي هبطات لهاذ الميناء في أقل من شهرين، وهذا عدد ورقم جد مهم.

كذلك القطاع ديال الصيد البحري، السيد الوزير، اللي رقم المعاملات ديال المهنيين اللي ارتفع بـ 35% وكنشكرو يعني القطاع ديال الصيد البحري وكنشكركم كذلك على هاذ العمل الجيد.

القطاع ديال الصناعة، السيد الوزير، اللي من خلال الورش البحري اليوم اللي استقبل أول باخرة اليوم دخلات لهاذ الورش من أجل الإصلاح واللي هاذ القطاع ديال الصناعة وهاذ الورش اللي كيراهن على تشغيل 5000 منصب شغل في ظرف سنة، هاذي واحد الإنجازات اللي جد محمة، السيد الوزير.

ما بغيتش تفوتني الفرصة كذلك، باش ننوه بالعمل القيم اللي قامو به السلطات، سواء لا السلطات المحلية، لا الأمن الوطني، لا المدرك الملكي، لا الجمارك ولا المكتب الوطني للصيد، وهذا يعني اعتراف بواحد الإدارات اللي قامو بواحد العمل جيد.

كذلك القطاع ديال الصيد البحري وعلى رأسهم الوكالة الوطنية للموائ، لأنه التنقيل واحد جوج ديال القطاعات محمين من واحد المكان إلى مكان آخر، قطاع ديال الصيد البحري ببواخره وقواربه ومخازنه وكذلك قطاع ديال الأوراش البحرية في سلاسة وفي نوع من التجاوب مع المهنيين.

السيد الوزير،

أنا بصراحة نيابة عن المهنيين، كننوه بهاذ العمل القيم اللي قامو به هاذ الإدارات وكما قلت على رأسهم الوكالة الوطنية للموانئ.

السيد الوزير،

فيما يخص السؤال ديالنا، هو تأهيل الموائئ، احنا كنشوفو كما قلت هاذ العمل الجيد وهاذ التوسعة اللي عرفها الميناء ديال الدار البيضاء كيفاش كان المنفعة سريعة، فكنطلب باش جميع الموائئ ديال المملكة تكون واحد الرؤية من أجل التأهيل ديالها باش تستجب لهاذ المتطلبات يعني اليوم ولى واحد الضغط على الموائئ المغربية، لأن كنشوفو هاذ العدد ديال الاستثارات، هاذ العدد ديال الآليات اللي كيتم الاستيراد ديالها من أجل إنجاز هاذ المشاريع الكبرى اللي كتعرف بلادنا، فكولشي كيدوز على الموائئ، إذن القطاع ديال الموائئ هو واحد القطاع مهم.

فمن هاذ المنبر، ومن خلال حزب التجمع الوطني للأحرار، السيد الوزير، كنطلبو منكم باش توفرو الإمكانيات البشرية لهاذ القطاع ديال الموائى. أما فيا يخص القطاع المالي، فكننوهو بالعمل اللي قام به المكتب الوطني للصيد، فكنشوفو بأنه خلال شهر أكتوبر فهاذ السنة، حقق واحد الرقم معاملات جد محم، وهذا عمل اللي كننوهو به، كيبين الحنكة ديال الأطر اللي كسيرو هاذ القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون والسيدة المستشارة على هاذ التعقيبات المهمة. أنا، إيلا اسمحتيو، باغي نتفاعل معكم على بعض النقط اللي جيتو بها. النقطة الأولى وهي مرتبطة أساسا بالقضية ديال فالواقع ديال الإجراءات، اللي كاينة فالموانئ، واللي جات فعدة تدخلات، بغيت نأكد بأنه إيلاكان شي قطاع اللي عرف واحد التطور محم فمجال الرقمنة هو هاذ القطاع، والمهنيين راه عارفين هاذ الشي.

احنا درنا (PortNet) الوكالة الوطنية ديال الموائئ، اللي هو الشباك الوحيد فهاذ الإطار، واليوم عندنا 120 خدمة اللي داخلة فهاذ المجال، لا بالنسبة للجارك ولا بالنسبة لمكتب الصرف ولا بالنسبة للضرائب، كولشي داخل فيه، وهذا اللي كيجعل أنه كيسهل المبادلات وكيجعل أنه كاين واحد النجاح كبير.

أكثر من ذلك، أنه اليوم كنشتغلو باش مع كتابة الدولة في التجارة الخارجية، باش أنه ندخلو كذلك الميناء ديال طنجة المتوسط، باش حتى هو يكون داخل فهاذ العمل، باش بهاذ الكيفية غنضمنو أن يكون المغرب يكون عندو واحد المستوى عالي في المجال ديال المبادلات الخارجية من خلال الرقمنة ديالو ومن خلال (PortNet).

نقطة ثانية اللي كيخصكم تعرفو، وهو أنه هاذ المجهود اللي بذلنا، اليوما كنتقسموه مع العديد من الدول الإفريقية والموانئ الإفريقية، اللي اعتمدات هاذ (PortNet) ديالنا وكنعاونهوم باش باش أنهم حتى يأطرو في إطار التعاون جنوب- جنوب، اللي أكد عليه جلالة الملك فهاذ المجال، وهذا كيبين النجاعة والمردودية ديال هاذ العمل اللي تدار.

نقطة ثانية واللي هي جات كذلك في التدخلات، بالنسبة للموائ، بغيت نذكر بأن الميناء ديال الناظور غرب- المتوسط راه انتهت الأشغال ديالو، احنا فقط بالنسبة الاستغلال، كاين جوج ديال الشركات اللي هي كان Marsa) فقط بالنسبة الاستغلال، كاين جوج ديال الشركات اللي هي Maroc) اللي دارت اتفاقية مع (MSC⁵) ومع (CMA-CGM⁶) اللي هيا غيضمنونا 3 مليون ديال الحاويات سنويا، زيادة على 10 مليون اللي عندنا في طنجة المتوسط، باش نبينو الحجم والأهمية ديال هاذ الموضوع.

وبالتالي، هذا تيجعل أنه اليوم باش تكون جاهزة وتكون عندها المعلوم هذوك الشركات يكونو جاهزين تيطلب واحد السنة، هاذ الشي اللي جعل أنه إن شاء الله في أواخر سنة 2026 غينطلق الاستغلال ديال هاذ الميناء.

بالنسبة للميناء ديال أسفي، احنا معكم السيد المستشار بأن راه غنشوفو مع المكتب الشريف للفوسفاط باش نسرعو إن شاء الله في الوتيرة، لأن هاذ الميناء محم جدا، وأنا بغيت نركز على هاذ البعد، لأن تكلمنا على طنجة، تكلمنا على الناظور اللي هو بحال اللي قلت بغينا أن هاذ الناظور يكون تكلمنا على التنمية، وبالتالي جعلنا أنه غتكون الطريق السيار ما بين جرسيف والناظور، باش أن نربطو الجهة كذلك ديال فاس- مكناس بهاذ الجهة، عندنا كذلك ذاك الطريق اللي غتدي، توسيع الطريق اللي غتدي للحسيمة، عندنا الطريق المزدوج ما بين وجدة والناظور، عندنا الطريق كذلك لتاوريرت.

وبهاذ الكيفية غنجعلو أنه كل.. وكذلك الإقليم ديال فكيك بين كل الأقاليم غتستافد من هاذ الأمر، باش أن الميثاق ديال الاستثار اللي اعطينا الأولوية

⁶ Compagnie Maritime d'Affrètement-Compagnie Générale Maritime.

⁵ Med Shipping Company.

لهاذ المناطق النائية في مجال الدعم ديال الاستثمار اللي تيمكن يوصل حتى 15% كدعم ترابي وعاد 30% حسب النوعية ديال الاستثمار، باش يمكن تكون هنالك إقبال أكبر على هاذ المناطق النائية اللي هي محتاجة للشغل ومحتاجة للتثمية.

إذن، فهاذ المجال بالنسبة للميناء اللي تكلمتو عليه ديال أسفي، فتنعتبروه كذلك غيلعب هاذ الدور، وهذا غيفتح المجال كذلك أنه الميناء ديال المدينة أنه يكون هنالك استفادة أكبر على الصعيد ديال المدينة وديال الاقليم ديال أسفى.

بالنسبة للنقطة الثالثة هي مرتبطة كذلك بالميناء ديال.. الموانئ.. الأشغال اللي تنقومو بها، هنا بغيت نتكلم على الأشغال ديال الميناء ديال "المرسى" اللي هو كذلك الحمد لله راه غنسرعو غنطلبو ونزيدو نعززو إن شاء الله الفرق ديالنا باش تكون واحد الأعمال تكون في المستوى فهاذ المجال.

بالنسبة لطانطان والمهريز مديناهم بالطاقات المتجددة باش يمكن يكون هنالك، يكونو موانئ أخضر منذ البداية، إذن هذا عمل تدار في هاذ المجال. اليوم كذلك، تنجزو رصيف جديد للصيد وتركيب أرصفة عائمة جديدة بميناء العيون باش يتوسع باش هذاك المشكل اللي كان مطروح ملي تيجيو مثلا المواد النفطية باش أنه ما يتوقف والغاز ما يتوقفش باش الصيد يبقى مستمر، إذن هاذ الأمر كذلك تدار.

تنشتغلو كذلك في هاذ المجال ديال إنجاز المدخل الثالث لميناء لأكادير، ولكن اللي محم في هاذ الشي كلو، زيادة على ميناء المهيريز اللي تكلمت عليه، ميناء أصيلة، تحسين ظروف الولوج إلى ميناء أصيلة وميناء العرائش، إذن هاذ الشي كلو من بين الأمور اللي هي تنمشيو فيها.

اللي بغيت نقول لكم بأن هاذ الشي كله تيدخل في واحد الاستراتيجية، استراتيجية 2030 كانت وجينا لقيناها، ولكن قمنا بالمراجعة ديالها على ضوء هاذ التحولات اللي كاينة على الصعيد الدولي، وكذلك ما هو البعد الاستراتيجي، مع جلالة الملك اعطى واحد الأهمية قصوى للمبادرة الأطلسية، فاعتبارنا أن مثلا ميناء القنيطرة اللي غيدار، ولكن فهذاك الظرف بالذات اعتبارنا بأن تيخصنا نعطيو الأولوية لميناء الداخلة الأطلسي باش ما ترجعش المنافسة ما بين الموانئ ديالنا على الصعيد.. بالنسبة للمحيط الأطلسي.

إذن هذا هو البعد اللي جعلنا أننا أجلنا الإنجاز ديالو وعلى أساس أنه حتى ياخذ الميناء إن شاء الله الداخلة المكانة ديالو، عاد يمكن لنا إن شاء الله ندوزو للمرحلة الثانية في هاذ الإطار، وكذلك دخلنا هاذ الأبعاد اللي تكلمنا علما.

باغي نضيف كذلك في إطار التساؤلات اللي تفضلتو بها، واحد التساؤل محم جدا، وفي الواقع هذا من بين الإشكاليات الكبرى اللي تنعانيو منها، وهو أنه اليوم كاين فرص الشغل، ولكن ما عندناش اليد العاملة اللي عندها

التكوين اللازم فهاذ الإطار، بل أكثر من ذلك أنه غتدار مثلا إن شاء الله المنطقة ديال الصيانة وبناء السفن، ولكن راه تيخصنا 3500 أو 5000 واحد اللي غيستخدم، فاين التكوين؟ ماكاينش.

عندنا مشكل كذلك ديال أنه اليوم راه حتى ذاك التكوين اللي تيدير ذاك المعهد البحري في هاذ الإطار فهوما الناس اللي تيتكونو وتيديوهم لنا للدول الخارجية... إلخ، وما تنلقاوش الناس باش أنهم هاذ الموانئ كلها تيخصها عاود ثاني أخصائيين في هاذ الإطار اللي يدبرو هاذ الأمور، المجال التقني، إذن هذا تيجعل أننا من الضروري أن يكون هنالك واحد استشراف المستقبل ونحددو ما هي التخصصات المنتظرة في المستقبل، ونديرو اتفاقيات مع المكتب الوطني ديال التكوين المهني وكذلك مع المعهد، وراه احنا تنشتغلو مع السيد وزير النقل باش نراجعو هاذ.. ونعطيو قوة أكبر لهاذ المعهد البحري، باش تكون عندو أولا طاقة أكبر وكذلك أنه نعاونوه باش تكون عندو التخصصات اللي هي مطلوبة في هاذ المجال.

وأخيرا، اللي باغي نقول كذلك أنه من الضروري في إطار هاذ العمل أننا تنشتغلو كذلك على التصور المستقبلي بالنسبة للحكامة، لأن انتوما عارفين، الحمد لله، دابا غادي تكون عندنا موائئ كثيرة اللي عندهم واحد الأهمية قصوى، وبالتالي من الضروري أنه نلقاو الكيفية الأنسب اللي غتمكنا باش أننا نضمنو الحكامة اللي تكون مواكبة لهاذ التطور المستقبلي اللي بغيناه لبلادنا، وزيادة على تعزيز الأدوار ديال الوكالة الوطنية ديال الموائئ، لأن دابا غنردوها شركة مجهولة الإسم، احنا خدامين فيها في هاذ الإطار باش نعطيوها قدرات أكثر، واللي هاذ الشي غيساعد باش يمكن تكون هنالك شراكات ما بين القطاع العام والقطاع الحاص من أجل إنجاز بعض الموائئ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس ورد بشأنه طلب التأجيل من فريق الأصالة والمعاصرة إلى موعد لاحق.

السؤال السابع موضوعه "الوضع المتردي للشبكة الطرقية بجهة درعة - تافيلالت."

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم سؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المستعجلة التي تعتزمون اتخاذها من أجل مواصلة فك العزلة عن ساكنة جممة درعة- تافيلالت المتضررة، وإعداد تصنيف وإصلاح طرقاتها لتيسير انسيابية السير الطرقي؟

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

في هاذ الإطار اللي يمكن لي نقول لكم أن بالنسبة للجهة ديال درعة-تافيلالت فتم تعبئة 1.6 مليار ديال الدرهم في هاذ أربع سنوات الماضية، واللي جعل أنه تم إنجاز 75 مشروعا بطول إجهالي يصل 374كلم من الطرق، وإنجاز 38 منشأة فنية، منها 7 مشاريع في إقليم الرشيدية و20 مشروعا بإقليم ميدلت و15 مشروعا في إقليم ورزازات و22 مشروعا بإقليم تنغير و11 مشروعا بإقليم زاكورة.

وتوجد كذلك العديد من المشاريع في طور الإنجاز، منها أشغال توسيع وتقوية الطريق رقم 10 على طول 18 كلم، مرورا بتنجداد وفركلة العليا، بتكلفة ديال 28 مليون ديال الدرهم بالنسبة لإقليم الرشيدية، عندنا أشغال توسيع وتقوية الطرق الجهوية رقم 706 على طول 21 كلم بالنسبة لميدلت، كذلك نفس الشيء بالنسبة للطريق الوطنية رقم 12 والطريق الوطنية رقم 13

وبالنسبة لإقليم زاكورة فنشتغل على توسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم يحمل الكثير من العناصر التي تبشر بمزيد من التحسن في البنية التحتية الطرقية على مستوى جمة درعة- تافيلالت، ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، بأن فتح المحاور الطرقية يشكل ركيزة أساسية لتطور الاقتصاد ولتحقيق الرهان التنموي.

وهي مناسبة نجدد لكم مرة أخرى طلبنا في إصلاح الطريق الوطني رقم 12 الرابطة بين جمحة درعة-تافيلالت وجمحة بني ملال-خنيفرة، وهي طريق جموية سابقا 703 حيث عرفت هذه الطريق نسبة تقدم أشغال محمة، إلا أنه للأسف، السيد الوزير المحترم، رصدنا تباطؤا كبيرا في الشروع في إصلاح الطريق على مستوى المقطع الطرقي التابع للنفوذ الترابي لدائرة أسول وبالضبط

بجاعة آيت هاني لأسباب تبقى مجهولة، على أمل أن تقدموا لنا توضيحات بشأنها، خصوصا وأن هذا المقطع الطرقي يعرف انسيابية حركية جد محمة لكل أصناف العربات.

السيد الوزير المحترم،

من مسؤوليتنا في المجلس الموقر كذلك أن نشيد بالتراكم الإيجابي الذي عرفته الشبكة الطرقية الوطنية، خصوصا وأنكم تبذلون مجهودات جبارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في هذه الجهة التي تعرف نقصا كبيرا على جميع الأصعدة، ومن مسؤوليتنا أيضا كمثلي الأمة أن نثير انتباهكم إلى مدى تنفيذ مختلف الأوراش القطاعية التي تهم المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

نطالبكم من هذا المنبر بضرورة تسريع إصلاح بعض المقاطع الطرقية بالجهة، لما لها من دور أساسي ومحوري في تقليص الفوارق المجالية وفك العزلة، بحيث ستساهم بشكل كبير في تسريع العجلة الاقتصادية بالمنطقة، انسجاما مع مرتكزات العدالة الاجتماعية والمجالية.

ومن بين هذه المقاطع الطرقية نموذج الطريق الإقليمي رقم 1504 الرابطة بين إكنيون وآنيف والتي تعيش وضعية صعبة وفي حالة كارثية جراء الانتشار المهول للحفر بها وضيقها وتآكل جوانبها، وكذلك الطريق الرابطة بين تنغير وبني ملال، حيث لم يتم إتمام إنجاز الشطر الأخير المتبقى المتواجد في النفوذ الترابي لجهة درعة- تافيلالت والذي لازال يتنظر مباشرة أشغال إصلاحه.

السيد الوزير المحترم،

كلنا ثقة فيكم، السيد الوزير، بأنكم ستشرعون بإتمام أشغال هذه الطرق بجهة درعة- تافيلالت وسنظل أوفياء لقسم المسؤولية إلى حين إنصاف ساكنة درعة- تافيلالت حتى تتمكن من الاستفادة من الطرق والجانب الإيجابي الذي بصمتم عليه في تدبيركم لهذا القطاع الذي عرف تحولات محمة، نريدها بالمناسبة أن تنعكس بالإيجاب على هذه المنطقة المجاهدة والحدودية، حتى تتمكن من مسايرة الركب التنموي إسوة بباقي جمات المملكة، بحيث تجسد النموذج الصارخ لمغرب السرعتين الذي حان الوقت لإنهائه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار المحترم.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على التدخل الهام اللي تفضلتي به، ونحن واثقون بأنه تتبعكم راه أساسي بالنسبة لنا لكي نعمل كذلك على تحسين أدائنا.

وفي هاذ الإطار سأعمل إن شاء الله من أجل التسريع بوتيرة الإنجاز بالنسبة للطريق الوطني رقم 12 اللي تفضلتي بها، زيادة على هاذ المقطع الجديد اللي هو مبرمج بالنسبة لسنة 2026 باش أننا نكملو هاذ الطريق.

من جمة أخرى كذلك، غنديرو كذلك في هاذ المجال في إطار الصيانة عندرسو إمكانية ديال إدراج المقطع اللي تفضلتي به، واللي بغيت نقول كذلك أننا كنستغلو في هاذ المجال على كذلك إعادة تصنيف الطرق، بالتالي كاين لجنة اللي هي منكبة في الجهة على هاذ المجال باش نشوفو كذلك بعض الطرق اللي هي يمكن تيخصنا ندرجوها في إطار الطرق المصنفة اللي بحكم الأهمية ديالها بالنسبة للربط ما بين بعض الأقاليم وبعض الجماعات، وهذا اللي بغينا نعطيوه واحد الأولوية قصوى، خصوصا أنها، كما تعلمون، مع المشروع الملكي اللي أعطى الانطلاقة ديالو جلالة الملك في عيد العرش المجيد ديال التأهيل الترابي المندمج، فعندنا فرصة جميعا وتقولو بأن السادة المستشارين والسادة رؤساء الجماعات باش يعاونونا في هاذ المجال باش نجيو بتصورات مندمجة، اللي تجعل أن الطريق تكون رافعة من الروافع ديال التنمية المجالية والمحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن وموضوعه "تأهيل الطرق الإقليمية ذات الطابع القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

حول تأهيل الطرق الإقليمية ذات الطابع القروي، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لتأهيل الطرق القروية وبناء الطرق القروية ضروري، نذكرو بجوج ديال الأمور.

الأمر الأول وهو أنه تدار واحد المجهود استثنائي في إطار تقليص الفوارق المجالية، بحكم أن تم برمجة 22 ألف كيلومتر من الطرق القروية، وتم إنجاز 21.700 كيلومتر هاذ السنوات الماضية، وهذا مجهود محم اللي تدار وكيخصنا

كذلك نعترفو به، والتكلفة المالية ديال هاذ الشي كلو راه 36 مليار ديال الدرهم، إذن واحد المجهود استثنائي اللي تدار بالنسبة للمجال ديال الطرق.

من جمه أخرى، فكذلك في مجال ديال التأهيل فاشتغلنا داخل الوزارة ولأول مرة دخلنا ميزانية خاصة لصيانة الطرق القروية اللي ماكانتش، وأنتوما عارفين بأن الطرق القروية فهي الصيانة ديالها فهي من اختصاص الجماعات الترابية، ولكن بحكم أن كاين نقص في هذا المجال، فاعتبرنا أن كاين ضروري أننا أن الوزارة تدخل لأن هاذ الرصيد تيبقي الرصيد ديالنا جميعا وضروري أننا نساهمو في الصيانة ديالو.

أكثر من ذلك، أننا درنا شراكات، مع بعض الجهات وبعض رؤساء الجهات مشكورين دخلو بعد الصيانة فيها، وبالتالي احنا مساهمين بـ 30% كذلك في إطار هاذ الصيانة ديال هاذ الطرق القروية.

وبالتالي نحن الهدف ديالنا في هذا المجال وهو أن نعمل على وضع خارطة طريق جديدة في إطار هاذ المشروع ديال التأهيل المندمج الترابي، على أساس أن يكون هنالك ما هو مرتبط بإنجاز العديد من الطرق وفك العزلة على العديد من الجماعات القروية والدواوير بكيفية خاصة، ومن جمة أخرى العمل على ضان استمرارية ديال هاذ الطرق بإدراج ميزانية خاصة بالصيانة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد الخار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على ما تفضلتم به من معلومات وإحصائيات واضحة والتي تظهر حرص الحكومة على إيلاء اهتمام خاص بالبنية الطرقية.

وإذ نثمن ونشيد بكل هذه الإنجازات الملموسة، لكن، السيد الوزير المحترم، هناك أيضا وجه آخر لهذه الطرق الإقليمية ذات الطابع القروي، خاصة ببعض المناطق القروية والجبلية والتي تبقى بعيدة عن ما ذكرتم، مثل الحالة الصعبة أو الكارثية لبعض الطرق الإقليمية بإقليم تاونات وخاصة جماعة مولاي بوشتى الخمار وقرية با محمد وجماعات أخرى مجاورة إليها.

هذه، الطرق السيد الوزير المحترم، يصعب المرور بها حتى بالجرار يعني بالتراكتور، فبالأحرى مرور حافلات النقل المدرسي وسيارات الإسعاف والسيارات الخاصة والصعوبات والمخاطر اليومية التي تواجمهم.

فالزائرون الذين يمرون بهذه الطرق قد لا يرجعون مرة أخرى إلى هذه الأماكن، فكيف يمكننا أن نتكلم، السيد الوزير المحترم، على تحسين التنمية المستدامة والصحة والتعليم وتقوية الروابط بين العالم القروي والحضري في ظل هذه الوضعية الصعبة بإقليم تاونات؟

نعم نتفهم الصعوبات التقنية التي تواجه هذه الطرق، ونتفهم أيضا التأثيرات

المناخية عليها، ونتفهم كذلك محدودية الإمكانات المادية، غير أن كل هذا لا يجب أن يكون حجرة عثرة في طريق إصلاح وتحديث وتأهيل هذه الطرق كمدخل أساسي للتنمية المحلية وتحقيق العدالة المجالية.

السيد الوزير المحترم،

نحن مقبلون على موسم الأمطار ومعاناة ساكنة العالم القروي في مواسم البرد، الأمر الذي يتطلب التفاتة خاصة بعيدا عن الحملات الموسمية، فرغ دور الفاعلين الرسميين الذي يبقى محما، غير أن عددا من الجماعات القروية في إقليم تاونات لا تتوفر على آليات ومعدات تضمن التدخل على القرب والاستجابة لحاجيات إصلاح هذه الطرق وفك العزلة عن ساكنتها.

السيد الوزير المحترم،

نعلم جيداكلفة الصيانة التي تخصصها وزارتكم، ونشكركم على حرصكم التام في تأهيل هذه النوعية من الطرق، لكن يجب أن تكون هناك عدالة مجالية أكثر في توزيع مشاريع وزارة التجهيز على الجماعات القروية المتضررة، بغض النظر عن اعتبارات أخرى، من جمة.

ومن جمهة أخرى نقول بأن الصيانة أصبحت مصدرا لاسترزاق بعض المقاولات، والتي تظن أن اشتغالها في طريق إقليمية هامشية خارج نطاق المراقبة.

وعليه ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى تقوية مراقبة البرامج والمشاريع ومراقبة أشغال الصيانة وجودتها.

وأخيرا اسمحوا لي، السيد الوزير المحترم، أن أذكركم بأن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تفضل بمناسبة خطاب العرش يوم 29 يوليوز الأخير بإعطاء توجيهاته السامية، قصد إعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة القائمة على تثمين الخصوصيات المحلية وترسيخ الجهوية المتقدمة ومبادئ التكامل والتضامن.

وطبعا، نشكركم ونتمنى أن تكون يعني جماعة مولاي بوشتى الحمار وقرية با محمد على الخصوص، تحظى بواحد العناية في تحسين شبكة الطرق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا بغيت ثلاثة الأمور بغيت نأكد عليها:

النقطة الأولى: وهو في إطار هاذ الجيل الجديد ديال التأهيل الترابي وديال هاذ البرامج المندمجة، فاعطينا الأولوية للطرق اللي غتدي للمدارس أو

الطرق اللي غندي للمستوصفات أو الطرق اللي عندها واحد الصبغة سياحية أو اقتصادية، وبالتالي هاذ الأمر غيجعل أن هاذ الطرق اللي تكلمتي عليها، إن شاء الله، غتكون مدمجة من الأولويات ديال هاذ البرامج.

النقطة الثانية: وهو أنه بالنسبة للقضية ديال ضعف الآليات بالنسبة للجاعات الترابية، لهاذ الغرض احناكوزارة عاود ردينا وحدات التدخل السريع اللي كانت عندنا في الماضي، وكاين دابا على صعيد كل جمة بقات لنا الداخلة اللي إن شاء الله عاد غنطلقوها، ولكن كل جمة كاين المنطقة ديالكم كاينة في فاس، وبالتالي راه يمكن الجماعة تدير اتفاقية مع المديرية الإقليمية والمديرية الجمهوية باش تعطيكم الآليات اللازمة باش تشتغلو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع، كذلك ورد في شأنه طلب التأجيل من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الآن ننتقلو للسؤال العاشر وموضوعه "تأهيل البنية التحتية العمومية والمرافق العامة في أفق تنظيم مونديال 2030".

الكلمة للمستشار المحترم محمد بودس، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن تأهيل البنيات التحتية العمومية والمرافق العامة في أفق تنظيم مونديال 2030، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

ففي هاذ الإطار ينبغي التذكير بأن بالنسبة للتهييء للمونديال، فبالنسبة للوزارة:

- دارت واحد المشروع مهم اللي مرتبط أساسا بمشروع إنجاز الطريق السيار القاري ما بين الدار البيضاء والرباط، على طول 59 كيلومتر، واللي هو غيمر من الملعب الكبير الحسن الثاني إن شاء الله، وهذا تيجعل أنه غنديرو فيها في هاذ الطريق السيار 3 ديال الممرات منذ البداية باش ما تكونش الأشغال من بعد، وهذا غيكون عندو واحد الوقع جد إيجابي بالنسبة لهاذ الإنجاز المهم في هاذ الإطار؛
- تنشتغلو كذلك على الربط، بحال اللي قلت، الطريق السيار الرابط

ما بين جرسيف والناظور على بعد 104 ديال الكيلومتر، اللي غيربط ميناء الناظور غرب المتوسط بالطرق السيارة الوطنية باستثمار ديال 8 المليار ديال الدرهم؛

- وعندنا كذلك في هاذ الإطار العديد من الطرق اللي عندها واحد الأهمية قصوى اللي تنشتغلو عليها هي طريق سريعة ومزدوجة، بناء الطريق السريع ما بين مدينتي فاس وتاونات عبر الطريق الوطنية رقم 8؛
- عندنا الطريق السريع ما بين تطوان وشفشاون اللي بقات فيها 11
 كيلومتر إن شاء الله وراه طلقنا طلب العروض في هاذ الإطار؛
- عندنا الطريق المداري الشال الشرقي لأكادير، والطريق السريع الحضري لأكادير باش يساعد كذلك على الملعب الكبير؛
- تثليث الطريق الوطني رقم 6 بين دار السكة وسيدي علال البحراوي؛
- الطريق السريع سيدي يحيى وسيدي قاسم عبر الطريق الوطنية رقم
 4:
 - تثنية الطريق الوطنية رقم 8 بين مراكش وقلعة السراغنة؛
 - زیادة تثنیة الطریق کذلك ما بین مراکش وأسفي؛
- وزيادة على هاذ الأمور، فنشتغل كذلك مع مؤسسة المغرب 2030 من أجل كذلك تأهيل البنية التحتية الطرقية الضرورية؛
- وكذلك في مجال الماء بالنسبة للمدن المجاورة، لأن كاينة هاذ 6 المدن المجاورة تنتكلمو على 32 مدينة اللي غلستافد كذلك من التأهيل، وبالتالي فهذي من بين الأمور إن شاء الله غنبرمجو مع المؤسسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسي محمد بودس لمناقشة وطرح التساؤلات في الموضوع. تفضل.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكل نيل بلادنا لشرف احتضان تظاهرة كبرى من قبيل كأس العام لكرة القدم سنة 2030 لحظة ابتهاج وفرح للمغاربة قاطبة، لذا نعبر في فريق التجمع الوطني للأحرار عن افتخارنا بالرعاية المولوية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذا الأمر، عبر إطلاق عدد من المشاريع والأوراش الكرى.

وإذ نثمن أداء الحكومة في تعبئة الموارد المالية اللازمة وفي تنزيلها وفق جدولة زمنية محددة من قبيل المشروع القطار الفائق السرعة ومشروع الحط السككي ومشروع الطريق السيار القاري، ومشروع تحديث المطارات المغربية، دون الحديث على تهيئ وبناء منشئات رياضية بمواصفات عالمية وغيرها من المشاريع الأخرى.

وفي إطار التضامن الحكومي، نؤكد، السيد الوزير، على ضرورة أن يشمل تأهيل البنية التحتية مختلف الجهات والمدن، ولو لم تستضف مباريات كأس العالم، وذلك لتحقيق العدالة والإنصاف في استفادة جميع ساكنة المملكة من ثمرات تنظيم هذه التظاهرة العالمية للقضاء على مغرب السرعتين.

فلا نريد أن يتفاقم التفاوت على مستوى التنمية بين جمات المملكة وأقاليمها، واستحضر في هذا الشأن إقليم تازة الذي مازال يحتاج إلى توسعة وإصلاح الطريق السيار الرابط بين فاس ووجدة، حيث تعرف العديد من مقاطعه تهورا كبيرا، ساهم في ارتفاع حوادث السير، مع ضرورة تأهيل وتحديث الشبكة الطرقية الرابطة بين الجماعات عبر الإقليم.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، بأن هذا الإقليم هو إقليم جبلي بامتياز يضم أكثر من نصف مليون نسمة، يعاني من الخصاص المهول من الرصيد الطرقي، لذلك يجب استحضار هاذ المعطى في عملية الاشتغال من خلال مضاعفات المجهود الاستثماري الموجه لإصلاح الطرق، خصوصا الطرق المهترئة بالعالم القروي والتي تعاني من انعدام الصيانة.

بالإضافة إلى هذا كذلك، عندنا ملتمس وهو إحداث سدود جديدة، حيث أن تازة تتوفر على سد وحيد، وعليه ضغط كبير لمواجمة الضعف الحاصل على مستوى المخزون المائي، وتوجد لدى مديرية هندسة المياه دراسة حول مجموعة من الأماكن التي يمكن أن تحتضن هذه المنشئات وهي كفيلة بإعطائكم توضيحات في هاذ الشأن.

السيد الوزير،

ندعوكم بهذه المناسبة إلى التفاتة خاصة لإقليم تازة عبر إحداث برنامج استعجالي، مع ضرورة التسريع في كهربة الخط السككي فاس – وجدة، بالإضافة إلى فتح مطار تازة شبه الجاهز لإطلاق رحلات مباشرة تمكن من تحقيق انتعاشة اقتصادية بالإقليم، لا سيما أن هذا المطلب هو ملتمس لمغاربة العالم الذين قدموه للجهات المحتصة منذ سنوات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير إلى ما رغبتم فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير التجهيز والماء:

السيد الرئيس،

أنا فقط بغيت نقول بأن راه كاين هنالك برنامج خاص بالنسبة لتازة،

وراه انطلق في الإنجاز ديالو، كنت مؤخرا تما وشفت، الحمد لله، أن هاذ المشاريع راه انطلقت وتطبق على أرض الواقع.

بغيت نقول كذلك بأن جلالة الملك فهو بإعطائه هاذ الانطلاقة ديال هاذ البرنامج ديال التأهيل الترابي المندمج، فهو بالخصوص ركز على أنه يكون هنالك مغرب بسرعة واحدة، باش ما يكون أي هوة ما بين هاذ المدن اللي غتستاضف كأس العالم والمدن الأخرى والجماعات الأخرى، حتى الجماعات القروية تيخصها تستافد كذلك من الأوراش الكبرى اللي أطلقها جلالة الملك محمد السادس أيده الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الحادي عشر موضوعه "تدبير واستثمار الموارد المائية على ضوء التساقطات المطرية والثلجية التي عرفتها المملكة".

الكلمة للسيد سعيد شاكر.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

احنا في شهر نونبر ندعو الله سبحانه وتعالى أن ينعم علينا بالغيث والمطر، احنا في حاجة ماسة للموارد المائية.

لذا السؤال ديالنا تيدور حول التدابير اللي وزارتكم غادي تعملها من أجل استثار الموارد المائية، ولا سيما الموارد المائية اللي كانت في سنة 2024 واللي جلها مشى للبحر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالنسبة لهاذ الجانب، أولا التساقطات المطرية ديال السنة الفلاحية الماضية مكنتنا أنها دخلت للسدود 4.8 مليار متر مكعب، وبالتالي هذا كان فائض ديال 46% مقارنة مع السنة الماضية. رغم ذلك تيبقي عجز كاين ديال 58% مقارنة مع سنة عادية.

أما بالنسبة من شتنبر إلى اليوم، يمكن نقول لكم بأن ما تجاوزناش 218 مليون متر مكعب، أي بعجز ديال 75%، ونحن بالطبع نتطلع إلى الله

سبحانه وتعالى باش أنه تكون هاذ السنة تكون سنة ممطرة وتساعدنا على مواجمة هاذ الإشكاليات.

كيفاش احنا تنواجمو هاذ الأمر؟

أولا، بغينا أن ما يبقاش حتى نقطة الماء تمشي للبحر، هذا اللي جعل أنه تدار هاذ الطريق السيار اللي ما بين سبو وأبي رقراق اللي مكن من تقليص عدد ديال مياه الأمتار المكعبة اللي كانت تتمشي للبحر، واستطعنا أننا نقلو 900 مليون متر مكعب من أكتوبر 2023 إلى اليوم، اللي كان يمكن تمشي للبحر لو لم نقم بذلك.

ثانيا، أنه من جمة أخرى اشتغلنا على المحطة ديال تحلية المياه، كنا من بداية السنة الحكومية ديالنا في 2021 كانت عندنا 35 مليون متر مكعب، اليوم عندنا 350 مليون متر مكعب من المياه ديال التحلية، وهذا.. وزيادة على أنه عندنا مشاريع اللي غتوصلنا له 1.7 مليار متر مكعب، إن شاء الله، والغالبية ديالهم تعطات الانطلاقة ديالها، كانت طلبات عروض باش تكون جاهزة من هنا إلى 2030، ومن بينها 500 مليون اللي غتمشي كذلك للفلاحة من خلال السقى.

وهنالك كذلك ما نقوم به من أجل معالجة المياه العادمة والاقتصاد في الماء من أجل تحسين مردودية القنوات، زيادة على الحفاظ على الفرشة المائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد سعيد شاكر لمناقشة رد السيد الوزير حول الموضوع. تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تنشكرك على الجواب.

فعلا، عندكم مسؤولية في قطاع الماء والتنزيل الناجح لبرامج الحكومة، ولا سيما اللي كلفت موارد مالية محمة، وهي فرصة كذلك لمناقشة موضوع الأمن المائي ولمناقشة موضوع تدبير الموارد المائية بشكل معقلن.

لهذا نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بتسريع الإصلاحات، تماشيا مع خطاب صاحب الجلالة الله ينصرو، فشهر أكتوبر الأخير.

ونطالبكم بإنجاز برامج متعلقة بالعرض المائي، نذكر منها:

√تحلية ماء البحر؛

√ معالجة المياه العادمة؛

✔ تبادل الفائض المائي بين الأحواض؛

✔ المزيد من بناء السدود التلية والأحواض المائية؛

✔ وزيادة أسطول الصهاريج المائية ولا سيما بالدواوير والقرى.

بخصوص ما هو مرتبط بالطلب المائي، نطالبكم كذلك، بمراجعة ثقافة استعال الماء بتقليص التدبير المائي في كل الاستعالات سواء المنزلية أو الصناعية، أو في المجال الحضري.

ونطالب كذلك، بالحد من استنزاف الفرشة المائية، يعني هاذي هي الوضعية ديال البلاد ديالنا حاليا، ولكن نحن هنا كذلك لنطرح معكم مشكل الماء بجهة فاس - مكناس، ولا سيما بإقليم تاونات اللي كيتعتبر عاصمة السدود والأنهار، والساكنة كتعاني من مشكل الحصول على الماء الصالح للشرب والماء لسقى الأراضى الفلاحية.

يكفي نذكركم، السيد الوزير المحترم، بالسدود، عندنا سد الوحدة اللي كيتعتبر ثالث أكبر سد بإفريقيا، كاين سد إدريس الأول، سد الساهلة، سد بوهودة، سد اسفالو، كاين نهر ورغة، نهر إيناون، والساكنة كتشوف الماء، ولكن كتعاني في صمت.

لهذا كنطالبو، السيد الوزير، باش يقوم بإجراءات ملموسة من أجل باش مايبقاوش هاذ الساكنة كيعانيو من صعوبات الحصول على الماء الصالح للشرب والماء من أجل سقي الأراضي الفلاحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا بغيت نقول فهاذ الإطار، أنه اليوم عندنا واحد البرنامج خاص بالنسبة لتاونات، زيادة على بعض السدود اللي تكلمتي عليها كاين: سد سيدي عبو وسدود أخرى اللي هي في طور الإنجاز.

نقطة ثانية هو أنه بالنسبة للإشكالية اللي وقعات لنا فالصيف مع الشركة المتعددة الاختصاصات، فهي دارت واحد البرنامج خاص إن شاء الله، باش أنه هاذوك الدواوير اللي تقاست هاذ المرة، أنه نلقاو حل اللي يكون إن شاء الله نهائي، باش هاذ الإشكالية ما تعاودش تطرح بنفس الحدة.

نقطة ثالثة، باش نكونو واضحين، الأولوية للماء الصالح للشرب، وفي مرحلة ثانية ماء السقي، لأن هذا من بين الأولويات والتوجيهات اللي عندنا فهاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الأخير فهاذ الجلسة "شروط السلامة في أوراش قطاع التجهيز".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، بغينا نذكركم ونذكرو أنفسنا، السيد الوزير، ببعض الحوادث اللي عرفتها عدد من الأوراش الكبرى ببلادنا، واللي كتستدعي واحد الوقفة جدية بشأن الإجراءات الميدانية والرقابية المتخذة بشأنها، ونذكرو منها على سبيل المثال: فاجعة سد المختار السوسي بتارودانت، واللي أودت بحياة 5 ديال العال الله يرحمهم، إثر تسرب للغاز داخل النفق وانهيار وحصار العال داخل ديالو، قبل ما تنتشل الجثث ديالهم.

كذلك حديث انهيار جزئي بشكل إصلاح قناة مائية عند مدخل مدينة طنجة، نتج عنه عدد من الضحايا بين قتيل وجريح.

حالات السقوط من ارتفاعات شاهقة وحوادث أخرى مرتبطة بغياب تجهيزات الوقاية.

وأخيرا، فهاذ المثال اللي اعطينا، السيد الوزير، حوادث الاختناق داخل حفر وقنوات الصرف الصحي بعدد من الأوراش، واللي رغم أنها ماشي من الاختصاص المباشر للوزارة ديالكم، إلا أنها كتبرز الهشاشة ديال إجراءات السلامة المهنية في مواقع الأشغال والأنشطة المرتبطة بالبنية التحتية.

هاذ الحوادث وغيرها للأسف ماشي معزولة، بل تكاد تشكل نمطا في التعاطي مع قواعد الصحة والسلامة المهنية والمراقبة والالتزام بدفاتر التحملات من طرف بعض المقاولات.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة حاية لحياة وسلامة عال هذه الأوراش؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

وصحيح أنه عانينا من عدة - مع الأسف - حوادث، الله يرحم الضحايا ديالهم في هاذ اليوم، ودرنا في هاذ الإطار، أولا، بحث ميداني ودرنا تفتيشية مشات لتما باش نعرفو بالضبط اشنو هوما العوامل اللي أدت إلى هاذ الحادثة المفجعة.

وفي نفس الوقت كذلك وتأكدنا شفنا، أولا، واش كان هنالك احترام دفتر التحملات في هاذ المجال لأن هاذي من بين النقط اللي تدارت.

ومن بين الأمور اللي ركزنا عليها وهو كيفاش يمكن لنا نزيدو نحسنو هاذ الوضعية، لأن الهدف ديالنا هو هاذ الشي ما يتكررش، بالتالي فدرنا واحد الدورية اللي خلال هاذ السنة اللي هي بالضبط يوم 30 يناير ديال 2025 اللي ركزنا على ضان تدابير السلامة بأوراش الأشغال العمومية.

- أولا، ضرورة التقيد بالنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسلامة؛

- تفعيل إجراءات زجرية تجاه المقاولات المخالفة باش ما تبقاش أنه تعاود تشتغل لأن هذا اعتبرنا بأن هذا أمر أساسي؛

- ودرنا كذلك - هذا هو اللي جديد اللي بغيت نركز عليه ومزيان تعاونونا في هاذ المجال - وهو وضعنا خلايا على مستوى المصالح الجهوية والإقليمية تتكلف بتتبع المقاولات ومدى احترامها لدفاتر الشروط الخاصة ودفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال، أي أنه اليوم ماكاينش غير المدير اللي مكلف أو اللي هو مكلف بالأشغال اللي عندو هاذ المسؤولية، درنا لجان محلية اللي غتقوم بهاذ التتبع باش أنه هاذ الأمر ما يعاودش يتكرر مستقبلا، لأن الهدف ديالنا وهو سلامة بالطبع الناس اللي يعاودش معنا في هاذ الأوراش الأساسية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

للمزيد في النقاش والتبسيط أكثر في السؤال، تفضلي الكلمة لك.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا، السيد الوزير على الجواب ديالكم اللي سلط لنا الضوء على بعض الإجراءات اللي اتخذتوها من بعد.

هاذ الإجراءات طبعا كتدخل، الحمد لله، في إطار المسؤولية الاجتماعية ديال الوزارة ديالكم، واحنا كنقابة ديال الاتحاد المغربي للشغل، كنقابة مسؤولة، دامًا ننادي بهاذ.. وزايدون حتى من بين الاقتراحات اللي عندنا اللي غنسردهم عليك، السيد الوزير، على أن فعلا النقابات خصها تكون شريك في مثل هاذ المسؤولية.

تسليط الضوء على حوادث الشغل بالأوراش الكبرى، السيد الوزير، غير ما بغيناهش يكون موضوع ديال محطات عابرة، بل ورش دائم للمساءلة والمحاسبة والوقاية، حيث الأمر راه كيتعلق بأرواح مواطنين كيشتغلو في ظروف صعبة داخل مشاريع عمومية كبرى تمول من المال العام، والضان ديال السلامة ديالهم واجب قانوني وأخلاقي، وما خصناش كاملين نتساهلو فيه.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيد الوزير، كيطالبكم باش تزودوه بما

أنكم الحمد لله قمتو وصيفطتو لجان ديال التفتيش، بغينا تقارير مفصلة على هاذ الحوادث المتكررة.

بغينا نتائج التحقيقات التقنية والجنائية بشأنها، بغينا نشر قوائم الشركات المعاقبة أو التي فصلت من الصفقات العمومية لخرقها شروط السلامة.

كماكندعيوكم، السيد الوزير، ومن خلالكم مختلف القطاعات الحكومية:

- بغينا وضع قاعدة بيانات مركزية على الحوادث وأسبابها والشركات المعنية والتدابير المتخذة، مع نشر خلاصات سنوية لها؛
- ربط الترخيص باستلام دفعات مالية أو صفقات عمومية مع مقاولات من الباطن باحترام معايير السلامة؛
- توضيح الإجراءات الكفيلة بفرض شروط السلامة في أوراش الأشغال الكبرى وأساسا منها الزيارات المفاجئة، مع تجديد جدولة زمنية لذلك؛
- وتفعيل نظام للتفتيش بناء على تقارير المراقبة وقرارات تعليق الأشغال في حالة الخطر إن وجدت؛
- وأخيرا، إشراك ممثلي الأجراء والنقابات في لجان السلامة بالأوراش. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لك السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

أنا كنشكركم على هاذ الاقتراحات اللي جيتيو بها، والعديد منها إن شاء الله غنفعلوها على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.